

محضر مستنسخ غير منقح

لجنة استخدام الفضاء الخارجي  
في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 645

الأربعاء 5 نيسان/أبريل 2001، الساعة 10/00  
فيينا

الرئيس: السيد كوبال (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة 10/19

نستكمل الآن النظر في البند الخامس من جدول أعمالنا، وهو "معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء". كما أشرت، أحث تلك الوفود التي ترغب في أن تعلق على هذا البند أن تدرج اسمها على قائمة المتحدثين لدى الأمانة في أ بكر وقت ممكن. أرجو منكم إذن، حتى المنظمات المراقبة والدول المراقبة، أن توجهوا طلب الكلمة للأمانة.

لدي على قائمة المتحدثين، ليس لدي من وفد، في الواقع، يطلب الكلمة حول البند الخامس، ولكن بالأمس كنت قد أعلمتكم أننا اليوم، إن ممثل اليونيسكو سيدلي ببيان باسم هذه اللجنة المتخصصة في اليونيسكو والمعنية بموضوع يهمننا. أعطي الكلمة لحضرة المراقب من اليونيسكو كي يدلي ببيانه، تقضل سيدي.

**السيد فينستاد (اليونيسكو) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية: شكرا جزيلا حضرة الرئيس. لنا الشرف والسرور بالطبع أن نكون مدعويين هنا معكم للإدلاء ببيان باسم كوميسست COMEST، وكوميسست هي اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجيات التابعة لليونيسكو، ونفيدكم بأنشطتها المرتبطة بالفضاء.**

بعض الوثائق في الواقع وضعت تحت تصرفكم، أولاً، الوثيقة التي سنعرضها اليوم وهي تقرير صادر عن لجنة الكوميسست واللجنة الفرعية حول أخلاقيات الفضاء التابعة لها، ومختلف

**الرئيس:** حضرة المندوبين الكرام، أعلن افتتاح الجلسة 645 للجنة الفرعية القانونية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

حضرة المندوبين الكرام، قبل أن نبدأ مداواتنا اليوم صباحاً، أود أن أعلم أعضاء اللجنة الكرام أنني حصلت على رسالة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تطلب فيها المشاركة في اجتماعاتنا، ونظراً لأن منح صفة المراقب هو شرط أساسي للجنة الأم، أعتقد أنه لا يتعين علينا أن نتخذ قراراً رسمياً بشأن هذا الموضوع، ولكن، إن لم يكن هناك من اعتراض، أقترح على حضراتكم أن نسمح لوفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يحضر الاجتماعات الرسمية في لجنتنا الفرعية وأن يوجه طلباً للكلمة للرئاسة إذا رغب في ذلك.

هذه، كما تعرفون، ممارسة لطالما اعتمدها في السنوات الماضية عندما كانت الدول التي ليست عضوة في اللجنة الفرعية قد بلغتنا طلباً للمشاركة في اجتماعاتنا. إذن، حضرة المندوبين الكرام، إن لم يكن هناك من اعتراض، تقرر الأمر على هذا النحو.

**معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء**

أبدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلاً من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التوصيات لا تدخل الا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التوصيات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التوصيات في ملزمة واحدة.

على أنه مسألة أخلاقية، الفضاء على أنه بعد محدد، الفضاء على أنه أداة، والفضاء على أنه مفهوم ومنظور معين. كل هذه الخلاصات والتوصيات التي صدرت عن الفريق العامل في بومبيدو هي واضحة وصريحة وترونها قد وردت في توصيات واضحة في هذا الكتيب الأزرق الصغير الذي أشرت إليه.

لأشير إلى بعض المواضيع هنا، عندما نتكلم عن الفضاء كبعد محدد، نحن نركز هنا على واقع النظر إلى الفضاء على أنه إرث مشترك للبشرية جمعاء، وعلى أنه يجب أن يبقى دائما لخدمة البشرية جمعاء يجب أن ينظر إليه على أنه أرض علمية وهذا يعني أن الوصول الحر إلى الفضاء الخارجي يجب أن يكون مضمونا. هذا ما ورد في ملاحظات عدة، واسمحوا لي أن أعلق على بعضها.

الفضاء كصك أو أداة معينة، لقد قمنا بنقاشات كثيرة يمكن أن تقيدها بالنسبة إلى حماية وحفظ البيانات التي تأتي من الفضاء، وهذا بناء على مسح دقيق وكامل من رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم، البروفيسور ليو الذي حضر اجتماعاتنا. لا يمكنني أن أخوض كافة التفاصيل هنا، اعذروني، ولكن في حال كانت لديكم مسائل ذات صلة بالدول النامية بشكل مخصص، خاصة عندما نتكلم عن الوصول إلى البيانات وكيفية السيطرة على هذه البيانات التي ترتبط بمسائل بيئية. نحن لدينا ملاحظات وبعض المواضيع التي يمكن أن نوردها هنا بتدابير محددة، تود ربما لجنة كلجنتكم أن تنظر فيها، مثلا، حماية الوصول إلى البيانات، حرية الوصول إلى البيانات التي تجمع في الفضاء.

لدينا عدد من الأفكار التي ترتبط بإدارة المخاطر، التي ترتبط بأنشطة الفضاء، ولك مرة أخرى هنا، لا يمكنني أن أخوض هذه التفاصيل، أوصيكم بقراءة هذا الكتيب الأزرق إذن.

ولكن بموجب كل هذه الأفكار التي أشرنا إليها والتي تفيد بتعزيز حوار بين اللاعبين والجهات الفاعلة في الفضاء، إن الوصول إلى المعلومات أساسي هنا، والبعد الأخلاقي أساسي في صلاحيات كوميست، وأنا كعالم في علوم الأحياء والطبيعة أعرف أهمية الوصول إلى معلومات علمية، وغالبا ما نقوم بالحصول على هذه المعلومات وتحليلها بشكل منطقي، ولكن يجب أن نخوض هنا مناقشة حول المساواة والإنصاف وكيفية معالجة مواضيع تهم كافة الدول وترتبط بالفضاء. هذا يؤثر بعض قلق مدير الإيسا السيد روديتا، الذي تقرب من اليونيسكو أن تعالج هذا الموضوع بشكل محدد هنا. وتلاحظون في مجالات كثيرة، خاصة بالنسبة إلى الطب الإحيائي، أنه لم تتمكن حتى الآن من إشراك المجتمع كشريك على قدم مساواة في هذه المسائل السياسية التي نرى

المعلومات والوثائق التي يمكن أن تفيدكم في هذا المجال، لأنها تحتوي على عدد من المعلومات لا يمكنني أن أعرضها عليكم في هذه المداخلة للغاية.

إن مهمة كوميست يحدد أن اللجنة تخدم، أولا، على أنها محفل ثقافي لتبادل الأفكار والخبرات. ثانيا، أنه يشدد على حالات الخطر وإمكانية النزاع وكذلك [ثالثا،] تقديم النصح لصانعي القرارات. ورابعا، ترويج الحوار المفتوح أمام الأسرة، أسرة العلماء وصانعي القرارات والجمهور العادي، وبالتالي إن موقف كوميست يحدد صلاحياتها الواسعة، يرتبط أيضا بمسائل مرتبطة بالفضاء وكذلك أمور مرتبطة بأشخاص ناشطين في كافة المحافل العلمية والاقتصادية والسياسية وغيرها. إذن نحن نعلق أهمية بالغة في تقويضنا وصلاحياتنا على الأخلاقيات، وهذا لا يعني أن المبادئ العامة والنظريات غير مهمة، لا، هي الخطوط التوجيهية لنا في أي مسار، ولكن التركيز في أعمالنا يتم على مسائل ملموسة وحالات محددة.

وقد يهكم أن تعرفوا مثلا، أنه لدينا مجال آخر نعمل عليه، وهو مسائل أخلاقيات والقيم بالنسبة إلى المياه العذبة، مياه الشرب، وهي ما تقوم به منظمة World [؟تتعد سماعها؟] من المملكة المتحدة والسيدة مبارك من مصر، وكما أننا أنشأنا مركز إقليمية كثيرة معينة بهذه الأنشطة. كما أننا حاولنا أن نعالج مسائل القيم مرتبطة بمجتمع المعلومات، وهذا ما تمكنا من القيام به بفضل جامعة كاليفورنيا في سانتا كروز وبمشاركة مجموعة كبيرة من الجامعات الأمريكية.

ما أعلق عليه هنا هو أنشطتنا في مجال الفضاء الخارجي. الفضاء يشكل تحديا جديدا للأسرة البشرية، وفي العام 1998 إن المدير العام لوكالة الفضاء الأوروبية ESA، اقترب من السيد فريديكو مايور، المدير العام، آنذاك، لمنظمة اليونيسكو وطلب من المنظمة أن تعلق على مسألة الأخلاقيات في استكشاف الفضاء. أدى هذا الأمر إلى تأليف فريق عامل ترأسه البروفيسور ألان بومبيدو من فرنسا وقدم تقريرا حول أخلاقيات سياسية الفضاء في وثيقة نشرت في العام 1999.

حاولنا أن نتعمق في أعمالنا من خلال إنشاء لجنة فرعية تابعة لكوميست، وأنا لي الفخر بترأسها، ووضعنا تقريرا عنوانه "Comest subcommission on the "ethics of outer space"، اللجنة الفرعية لكوميست حول أخلاقيات الفضاء الخارجي، وهي كتيب أزرق صغير وضعته في آخر هذه القاعة وأرجو أن تأخذوا نسخا من هذا الكتيب لأنه يحتوي على معلومات كثيرة حول هذا الموضوع، كتيب أزرق إذن صادر عن كوميست، يونيسكو. إذن، حاولنا أن نركز على جوانب كثيرة من هذا الموضوع، نظرنا إلى الفضاء

عن درجة نموها الاقتصادي أو العلمي. إذن، هذه الفكرة تتكرر بالطبع في مناطق أخرى من المعاهدة ولاسيما في المادة الرابعة المعنية بالقمر، فتتم الإشارة مرة أخرى إلى هذه المصالح، إذن مصلحة البشرية جمعاء موجودة في كافة معاهدات الأمم المتحدة المعنية بقانون الفضاء، ولهذا السبب فإن مفهوم البشرية جمعاء لا يمكن أن نتجاهله فهو وارد في المادة الخامسة من معاهدة الفضاء الخارجي وكذلك في معاهدة إنقاذ الملاحين الفضائيين.

هناك موضوع ثان، وهو الأسئلة التي يجب أن نطرحها على أنفسنا، هل نحن نتحدث عن تراث البشرية فقط أم نتحدث عن أرباح ومنافع؟ في المعاهدات لا يتم الإشارة بشكل واضح إلى هذا المفهوم الذي تمت صياغته بشكل واضح وهو مفهوم التراث المشترك للبشرية. فبدلاً من هذا المفهوم وهو مصلحة البشرية وليس التراث البشري، واليونيسكو من خلال اللجنة العالمية تود أن تركز على حماية مصالح البشرية من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وكافة المنظمات الدولية الأخرى. ونحن نحاول أن نوسع نطاق تطبيق هذا المفهوم، مفهوم التراث المشترك للبشرية، ونحاول أن نحترم هذا المفهوم في إطار الأنشطة الفضائية. إذن، لا نحترم مصالح البشرية فقط، ولكن نحاول أن نحقق المنفعة ونتشاطر هذه المنفعة بشكل عادل. إذن، يجب أن ندرك أننا بصدد التعامل مع التراث المشترك للبشرية كلها والمنافع يجب أن تعود على البشرية جمعاء كذلك.

إذن، يجب أن نراعي هذا المصطلح ومفهوم التراث المشترك للبشرية ومفهوم آخر وهو محاولة فرض رقابة لمنع إساءة الاستخدام، فالبلدان التي تشكل المجتمع الدولي تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها فيما يخص درجة تقدمها العلمي ونموها الاقتصادي. ويتعين على المجتمع الدولي أن تبحث عن الوسائل التي تتيح تنفيذ هذه المفاهيم وتطبيقها في أرض الواقع، وعلينا أن نبحث عن أمثلة عملية تنم عن النجاح في حماية حقوق البشرية ومنافعها.

هناك مسألة ثالثة وهي تشير إلى هذه الأمثلة العملية التي أشرت إليها ولاسيما قانون البحار، فخبراء قانون البحار يركزون على كل هذه الموضوعات وتناولت اللجنة قانون البحار في العديد من المناسبات، وخلال العقود الماضية استنطقنا أن تثبت أن هناك أوجه تشابه بين قانون الفضاء وقانون البحار. واتفاقيات الأمم المتحدة، اتفاقية Montego Bay في سنة 1982 في المادة 137 منها تنص على أن قاع البحار والموارد البحرية تشكل عنصراً من عناصر التراث المشترك للبشرية، ويعتبر ذلك تقدماً كبيراً أحرزه القانون الدولي مقارنة بالقوانين السابقة ومن شأننا أن نحذو حذو قانون البحار ونطبق ذلك على القوانين الأخرى مثل قانون الفضاء، إذ أن هناك

أن العلوم الحديثة والتكنولوجية تثيرها، إذن هذا من إحدى الجهود التي نبذلها.

نشارك أيضاً مع وكالات وطنية للفضاء كي ننظر في هذه المسألة. نأتي إليكم هنا لأننا نرى أن مسائل كثيرة واتصالات مهمة يمكن أن نقوم بها. لدينا أوجه ترابط بين البعد الأخلاقي والقيم وبين مسائل القانون والفضاء واستكشافه، يمكننا أن نضع وثيقة جميلة للغاية نتكلم عن البشرية وحقوقها ورؤياها للمستقبل، ولكن المسألة المتكررة التي يجب أن نركز عليها هي تنفيذ هذه النوايا الطيبة. لدينا مواضيع كثيرة في تقريرنا ترتبط بهذا الجزء بالذات، وهنا مرة أخرى، لأننا أشرنا إلى هذا الموضوع ولأنه لدينا مواضيع ترتبط بالحطام الفضائي بأجهزة الإطلاق في الفضاء، وتدركون مخاطرها، ولكننا نحن نود هنا أن نتجرأ بعض الشيء، نعرب عن بعد نظر معين وجرأة لنعالج مسألة إضافية هنا، وهي مسألة تهم سلطة عليا للفضاء الخارجي مثلاً. نحاول أن نتقرب من هذه المسألة ونعالجها باهتمام شديد ونشير في تقريرنا إلى أنه يتعين على المنظمات الدولية أن تشجع على التفكير في إمكانية إنشاء سلطة عليا لاستخدام الفضاء الخارجي لصالح البشرية جمعاء.

[الرئيس؟] نحن حاولنا أن نركز بالتفاصيل على هذا الموضوع، وأنا أعرف، وطلبت من عضو في اللجنة الفرعية أن ينظر في هذا الموضوع، سأعطيه الكلمة.

السيد فارامينان (اليونيسكو) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): سيدي الرئيس، إذا ما سمحتم لي فسأتكلم باللغة الإسبانية. إن وثيقة العمل التي وزعناها عليكم صباح اليوم والتي أعدناه في كنف اليونيسكو عبارة عن وثيقة تدرج في إطار الوثائق المعنية بمعاهدات الأمم المتحدة. وأنا أقترح عليكم أن ننظر في خمس موضوعات، تعتبر موضوعات هامة بالنسبة للبشرية جمعاء، وهناك تشابهات بين قانون الفضاء وقانون البحار. ففي إطار قانون البحار هناك سلطة عليا معنية بأعمق البحار.

وسأبدأ في النظر في هذه الموضوعات الخمس واحداً تلو الآخر.

أولاً، مصلحة البشرية في استخدام الفضاء الخارجي. هذا العنصر عنصر تتناوله كافة معاهدات الأمم المتحدة المعنية بالفضاء الخارجي ولاسيما معاهدة 1967، ففي مقدمة هذه المعاهدة يتم التركيز على مصلحة البشرية جمعاء، وخدمة هذه المصلحة من خلال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وهذه الفكرة تتكرر مرة أخرى في مضمون هذه المعاهدة، ولاسيما في المادة الأولى منها عندما تنص هذه المادة على ضرورة احترام البشرية جمعاء وكذلك كمصلحة كافة الدول الأعضاء بغض النظر

في الإقليم المعني من قاع البحار وذلك بهدف إدارة الموارد المستخرجة من هذه المنطقة، والسلطة قد قامت بتشكيل بعض الهيئات الفرعية مثل الجمعية وهي الهيئة الديموقراطية والمجلس الذي يعتبر الهيئة التنفيذية والمجلس من شأنه أن يشكل لجاناً فرعية أخرى مثل لجنة التخطيط الاقتصادي وغيرها من اللجان.

كل هذه الهيئات تابعة معالم الإجراءات التي يتم اتباعها للتخطيط لاستخراج الموارد من الإقليم واستغلالها ونقلها، إن هذه السلطة عبارة عن شركة إن جاز التعبير وهي تتمتع بالنفوذ ووسائل التدخل ولديها ميزانية سنوية وهي عبارة عن شركة من شأنها أن تشترك مع أي من الدول الأعضاء والأطراف المعنية وذلك وفقاً للموارد المتاحة لهذه الدولة، ومن شأنها أن تقيم شراكات مع الشركات العامة الأخرى في إطار عقود تيرم فيما بينها، وذلك من أجل استكشاف واستغلال المنطقة التي يشكلها قاع المحيطات والبحار. ويمكن أن نقتبس من ذلك لكي نقوم ما نسميه بالسلطة العليا المعنية بقانون الفضاء. والسلطة البحرية استطاعت في فترة 1999 - 2000 أن تعتمد أول خطة عمل بالاشتراك مع بعض الشركات التي تم انقائها لإبرام عدد من الاتفاقات والعقود.

سيداتي سادتي، إن سمح لي الرئيس بذلك فإنني سأشير إلى وجود هذا النموذج وإلى سيره بشكل جيد فيما يخص قانون البحار، وعندما نتوخي الحذر اللازم ونتخذ الوقت اللازم للتفكير فإننا نستطيع أن ندرس وثيقة العمل التي نعرضها عليكم لكي نبحث عن إمكانية الاستفادة من هذه الخبرة الدولية التي حظيت بدعم الأمم المتحدة والتي سمحت لنا بتشكيل السلطة الدولية المعنية بقاع البحار والمحيطات.

والوثيقة الموزعة عليكم سيداتي سادتي، تحتوي على دراسة صارمة موضوعية بعيدة كل البعد عن أوجه المضاربة، وهي عملية للغاية ونحاول أن ندرس فيها الممارسات المثبتة في كافة البلدان، ونحن ندرس هذا النموذج الذي أشرت إليه والذي يشبه إلى حد كبير السلطة التي من شأننا أن نشكلها لكي تهتم بشؤون إدارة الفضاء الخارجي. وفي هذه الوثيقة إذن، نقترح، على لجنة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، النظر في هذه الوثيقة وإدراجها في بند من بنود جدول أعماله المستقبلية حتى نستطيع في بداية هذا القرن أن نخطو خطوة هامة في طريق خدمة مصالح البشرية من خلال استغلال الفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً على حسن انتباهكم.

الرئيس: هل تود أن تعلق على البيان الذي جاء على لسان اليونيسكو.

أوجه تشابه كبيرة بين قانون الفضاء وقانون البحار، ففي المادة 137 من الاتفاقية التي أشرت إليها، اتفاقية Montego Bay لسنة 1982 بشأن قانون البحار، تتم عن وجود سلطات عدة تحكم قانون البحار وتنص أحكام هذه المادة على أن أي دولة لا تستطيع أن تفرض سيطرتها على منطقة قاع البحار أو أن تدعي ملكيتها لهذه المناطق التي تعتبر عنصراً من عناصر التراث المشترك للبشرية. وفي الفقرة الفرعية 2 من هذه المادة تم التطرق إلى تشكيل سلطة معنية بقاع البحار والمحيطات، ووفقاً لأحكام هذه المادة يتعين على هذه السلطة أن تعمل على خدمة المصالح البشرية وباسم البشرية جمعاء.

إذن، الموارد التي نستمدّها من قاع البحار يتم استخدامها وفقاً لمعايير وقوانين تضعها هذه السلطة بالاتفاق مع الدول المعنية بقاع البحار هذا، وذلك لا يشكل عائقاً للتجارة على العكس من ذلك، إن من شأن مثل هذه القواعد أن تشجع الاستغلال لقاع البحار ولكن بشكل مقنن ومنظم.

وفي المادة 140 من هذه الاتفاقية تنص الأحكام على أن تستفيد كافة الدول من المنافع المترتبة على استغلال موارد قاع البحار بغض النظر عن موقع هذه الدول الجغرافي، ويجب مراعاة احتياجات البلدان النامية بشكل خاص في هذا الصدد، وهذه الفكرة يمكن أن نقتبسها ونطبقها على الفضاء الخارجي فهناك بعض الدول التي تستطيع الوصول إلى هذا الفضاء الخارجي نتيجة لتقدمها التكنولوجي، ولكن هناك دول أخرى لم تستطع بلوغ هذا الفضاء الخارجي بعد، ولكن يجب لهذه الدول الغير قادرة على الاستفادة بشكل مباشر أن تستفيد من المنافع بشكل غير مباشر. والتحليل المقارن بين السلطات التي تنص عليها اتفاقية Montego Bay تدل عن أن هذه السلطة يجب أن تعتمد مبادئ عدم التمييز لتقاسم المنافع الاقتصادية والمالية النابعة عن استغلال الموارد الخارجة من أعماق البحار.

إذن، الاستفادة من الموارد التي تخرج من قاع البحار لا تعرقل ولكن هذه السلطة تتأكد من التوزيع المنصف لهذه الموارد والمنافع الناجمة عن استغلالها. وهناك مادة أخرى من هذه الاتفاقية تشير إلى الحقوق المتساوية للبلدان المجاورة لهذه المنطقة من قاع البحار. وتستهدف هذه الاتفاقية حماية الوسط البحري والبيئة البشرية وذلك يرد في المادتين 142 و 146.

سيداتي سادتي، إنكم تلاحظون أن هناك أوجه تشابه كبيرة بين الموضوعات المدرجة في إطار قانون البحار وبين الموضوعات التي نتحدث عنها عندما نتناول قانون الفضاء الخارجي. إن السلطة التي نتحدث عنها عبارة عن منظمة تسمح للدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تنظم الأنشطة التي تضطلع بها

الفضائية وكرر هذه الفكرة وأكد عليها، فكرة تشكيل سلطة عليا ومنظمة دولية.

واسمحوا لي أن أقرأ عليكم نص الإعلان العام الذي أدلت به اليونان أمام مؤتمر يونسبيس 3 بشأن هذه الفكرة التي نؤيدها كاملة. للأسف لم أحضر معي النص الأصلي باللغة الفرنسية، وسيتعين علي إذن أن أقرأ عليكم النص باللغة الإنكليزية.

لقد حان الوقت لكي يقوم كافة سكان العالم بإدراك المخاطر التي تهدد بقاء البشرية وأن يقوم برد فعل مباشر وسريع لكي يفرضوا على المؤسسات السياسية في بلدانهم، وعلى المنظمات الدولية المعنية، يفرضوا عليهم الاعتماد الملح للإجراءات والتدابير اللازمة لتقاضي أي إمكانية لوقوع كارثة في المستقبل. إن الفضاء الخارجي لا يعتبر ملكية خاصة لأي شخص ولا لأي دولة أو شركة تابعة للقطاع الخاص أو العام تقوم باستغلال موارد هذا الفضاء، على العكس من ذلك، إن الفضاء الخارجي يعتبر ملك لنا جميعا وملك لأجيال قادمة وملك لبقية الأصناف الأخرى من الكائنات الحية الحيوانية أو النباتية التي تعيش على سطح الأرض. ونحن على غرار كل هذه الكائنات الحية تشكل جزءا لا يتجزأ من الكون، والفضاء الخارجي جزء من هذا الكون.

وعلينا إذن أن نعزز الإجراءات القانونية والتدابير التنظيمية لأنشطة الفضاء على الصعيد الدولي لكي نخدم مصالح الثقافة والصحة واهتمامات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بأنشطة الفضاء الخارجي. ويجب أن نراعي أن هذه المهمة، مهمة مراقبة أنشطة الفضاء الخارجي عبارة عن مهمة نبيلة وإنسانية، ولهذا الغرض، ينبغي علينا أن نكرر اليوم الفكرة التي انبثقت منذ عدد من السنوات والتي تنادي إلى تشكيل هيئة دولية معنية بالفضاء الخارجي على غرار سلطة المحيطات، بحيث تصبح هذه الهيئة معنية بإدارة موارد الفضاء الخارجي واستغلالها من قبل الدول الأعضاء والهيئات الأخرى مثل الشركات الخاصة أو العامة. شكرا جزيلا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكرا جزيلا لمندوب اليونان على هذا البيان المهجن، نصفه بالإنكليزية ونصفه بالفرنسية. لدي ثلاث وفود أخرى تود أن تأخذ الكلمة، وأولها مندوب مصر الموقر، تقبل سيدي.

**السيد الحسيني** (جمهورية مصر العربية) [يبدأ باللغة العربية] ثم (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا سيدي الرئيس. سيداتي وسادتي. من الطبيعي أن ننوه [يتعذر سماع بعض الجمل هنا حيث أن نوعية التسجيل سيئة للغاية؟]، [.....] العالم العربي [.....]، لقد أردت بطلب الكلمة أن أهني مندوبي اليونيسكو على المعلومات القيمة

**السيد فينستاد** (اليونيسكو) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): لا يوجد الكثير ما يمكن أن نضيفه إلى ما استمعنا إليه، أود أن أضيف فقط ما يلي، ما نهتم به هو أن نتحلى باليات فعالة لتنفيذ ما ورد في الوثيقة من أفكار ثمينة، وقد تقدمنا باقتراح يعتبر خطوة كبيرة إلى الأمام ومن شأننا أن ننظر في مسألة التنفيذ باعتماد نهج الخطوة خطوة، النهج التدريجي. ففي البداية يجب أن نوحّد المفاهيم والأفكار بشأن هذا الموضوع لكي نقوم في مرحلة ثانية بتحويل كل هذه الأفكار إلى خطوات ملموسة وعملية في خدمة البشرية جمعاء.

**الرئيس:** شكرا للسيد ممثل اليونيسكو على هذين البيانين الثمينين. لدي على قائمة المتحدثين اسم مندوب اليونان الموقر، تقبل.

**السيد كاسابوغلو** (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية والإنكليزية): شكرا جزيلا سيدي الرئيس. إنني أشعر بسعادة بالغة وذلك للسبب الآتي. إن الاقتراح الذي استمعنا إليه، اقتراح ثمين، وعلينا أن نعبر عن امتناننا وشكرنا لليونيسكو، أعتقد بأنني أتحدث باسمكم جميعا.

إذن، أحييكم مرة أخرى إلى الاقتراح الذي تقدم به زميلنا مندوب اليونيسكو، بشأن تشكيل سلطة عليا معنية بإدارة موارد الفضاء الخارجي. إن من دواعي سروري الجم، ما لاحظته أنه بعد مضي عدد من السنوات تم تكرار هذه الفكرة، فكرة تشكيل سلطة عليا، وجاء هذا التكرار على لسان منظمة دولية تتسم بطابع إنساني وفكري من المقام الأول. واليونان تقدر فخرا كبيرا بتأييد الاقتراح الوارد على لسان مندوب اليونيسكو.

إن اليونان قامت خلال المؤتمر السادس عشر للمفوضين الذي انعقد في منيابوليس في تشرين أول/أكتوبر - تشرين ثاني/نوفمبر سنة 1998 وكذلك أثناء مؤتمر يونسبيس 3 الذي انعقد تموز/يوليو من سنة 1999، قامت اليونان بشكل رسمي في هذين المؤتمرين بطرح السؤال المعني بتشكيل مثل هذه المنظمة الدولية على أساس الاقتباس من النموذج الذي تشكله السلطة العليا المعنية بقاع البحار والمحيطات.

إن الفكرة قديمة وعمرها أكثر من عشرين سنة، وقد كانت وليدة شخصيات قانونية بارزة كانوا يعملون في الاتحاد السوفييتي السابق، وكانت هذه الفكرة كذلك ابنة خبيرة قانون فرنسية شهيرة قد اهتمت بهذا الموضوع وبذلت الكثير من الجهود، في هذا الصدد وأود أن أذكركم بأن الرئيس السابق للاتحاد السوفييتي السيد غورباتشوف في خطابه التاريخي الذي أدلاه أمام الأمم المتحدة في سنة 1989 إن صحت ذاكرتي، قد أشار في بيانه إلى الأنشطة

من خلال أنشطته ومن شأنه أن يعزز عمل اللجنة المعنية بالفضاء الخارجي.

وهناك وكالات متخصصة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تضطلع بأنشطة من شأنها أن تؤثر علينا وعلى صلاحياتنا، وأحيلكم مثلا إلى أنشطة منظمة التجارة العالمية التي تنظر في شؤون تحرير الحركة الجوية، مثلا، والنقل الجوي، وأحيلكم إلى اتفاقيات [؟] الجات؟] مثلا، وهذا هو المثال الوحيد الذي يخطر ببال الأنا.

إذن نحن بحاجة على أية حال إلى تنسيق جهود كافة المنظمات نظرا لتعقد هذه الموضوعات وتداخلها، إذن يجب التنسيق بين الأنشطة المشتركة بين مختلف الوكالات المتخصصة.

**الرئيس:** شكرا جزيلا لمندوب مصر الموقر على هذا البيان، وإني أتوي التعليل على ما قلته في نقاشاتنا في وقت لاحق، وسأعلق على موضوع التنسيق بشكل ملائم، هذا الموضوع الذي أشرت إليه والذي يأتي في محله تماما، سأعلق عليه لاحقا إذن. المتحدث التالي على قائمتي هو مندوب كولومبيا الموقر.

**السيد اريفالو ايبيس (كولومبيا)** (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا سيدي الرئيس. أعتقد أن مندوب مصر قد أشار، وهو على حق، إلى موضوع يستحق منا التفكير فيه، وهو موضوع الترابط والتداخل فيما بين أنشطة منظمات الأمم المتحدة، والحاجة إلى بدل الجهود لتلافي الازدواجية في المهام.

أعتقد أن إسهام اليونيسكو اليوم، والذي نود أن نشكر مندوب اليونيسكو عليه، يذهب في هذا الاتجاه. إن اليونيسكو قد بذلت مجهودا لكي تنبهنا إلى ما يلي، هناك موضوع يمكن أن نلاحظه وندرسه وهو التداخل فيما بين مجالات اختصاص مختلف اللجان والهيئات وينبغي الاستفادة من الوكالات الأخرى وتطبيق النماذج القائمة، مثل نموذج قانون البحار والوثيقة المعروضة علينا تبين لنا ضرورة الاستفادة من أوجه الشبه هذه، وذلك من خلال المقارنة بين الأنشطة المضطلع بها في إطار مجال البحار والأنشطة التي تضطلع بها في بشأن الفضاء الخارجي.

إذن، هذه الوثيقة من شأنها أن تكون قاعدة لانطلاق نقاشاتنا في المستقبل في إطار هذه اللجنة، ويمكن بالإضافة إلى ذلك أن ندرج هذه الوثيقة في إطار اهتماماتنا وأن نطلب من اليونيسكو استقاء هذه الوثيقة بأحدث المعلومات، فهذه الوثيقة تتناول موضوعا حيويا يتطور باستمرار ونحن بحاجة إلى استقاء المعلومات إذن. ودراستنا لمختلف العناصر

التي [.....] لهذا الاجتماع للجنة الفرعية القانونية وأيضا إشارته إلى المجهود الذي تقوم به السيدة سوزان مبارك زوجة رئيس الجمهورية في هذا المجال وأيضا مصر تؤيد إنشاء سلطة عليا للفضاء الخارجي تقوم باستغلال الفضاء الخارجي لصالح البشرية جمعاء، على ضوء الاقتراح الذي أدلى به مندوب اليونيسكو والذي أيده أيضا مندوب اليونان.

[يبدأ المتحدث بالإنكليزية]. والآن سأحدث عن الموضوع الذي وددت أن أطرحه عليكم اليوم بشأن المعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمات الدولية المعنية بالفضاء الخارجي. خلال العامين الماضيين، تبينت أن الأنشطة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في إطار الفضاء الخارجي أو في إطار الطيران أو في مجالات الأنشطة الثقافية أو الاجتماعية، قد أصبحت بدرجة أكبر متعقدة ومترابطة فيما بينها، ونتيجة لذلك، فإننا عندما ننظر في وضع القوانين يجب أن نحترم مجالات اختصاص غيرنا من وكالات الأمم المتحدة، وسأعطيكم مثال على ذلك يتمثل في الأنشطة التي تبذلها منظمة الطيران المدني الدولي في مجال استخدام السوائل والأقمار الصناعية في الملاحة الجوية، وكما قلت من قبل، فإن اللجنة القانونية التابعة للإيكاو قد أحاطتنا علما بأننا بصدد وضع إطار قانوني لتنظيم هذه الأنشطة، أنشطة الملاحة الجوية باستخدام السوائل. ومن البديهي بأن جزء من هذه الأنشطة سيندرج في إطار صلاحيات لجننتنا الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

إذن، نحن بحاجة إلى التنسيق بين مختلف الوكالات المتخصصة حتى يحاط كل منها علما بالأنشطة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة الأخرى، ولأسيما عندما يتعلق الأمر بمجالات صلاحيات المنظمات الأخرى. إذن، نحن بحاجة إلى نوع من مدونة سلوك يحكم العلاقات بين مختلف الوكالات المتخصصة، فمن شأن هذه الوكالات أن تتبادل الخبراء فيما بينها والمراقبين لكي يحيط أعضاء كل منظمة أعضاء المنظمة الأخرى بالأنشطة التي يضطلعون بها والتي من شأنها أن تؤثر على مجالات صلاحية المنظمة الأخرى.

إذن، نحن بحاجة إلى وسيلة للتنسيق بين أنشطة مختلف الوكالات. وسأكون ممنا لك سيدي الرئيس إذا ما قدمت لي أي معلومات بشأن هذا الموضوع، وقد أعطيتكم مثلا محددًا وهو الأنشطة التي تضطلع بها الإيكاو أي منظمة الطيران المدني الدولية في مجال استخدام السوائل للملاحة الجوية. وقد أسترعينا اهتمام لجننتكم الموقرة إلى مثل هذا الموضوع، وأعتقد أن تنسيق جهودنا من شأنه أن يحسن من النتائج التي يمكن لكل منا أن يتوصل إليها

**الرئيس:** شكرا للمليزيا على هذه المداخلة. وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير تشيلي.

**السيد غونزايز (تشيلي)** (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا جزيلا حضرة الرئيس. في الواقع، كانت مفاجأة جميلة للغاية اليوم صباحا، إذ منذ جلسات عدة نتكلم عن مبادئ أخلاقية وقيم، فيما هذا الموضوع يجب أن يكون ماثلا أمامنا منذ البداية ومنذ بداية مناقشاتنا، فعندما ننظر في مفهوم دراسة الفضاء الخارجي لدينا تمييز واضح بين الدول بغض النظر عن مستواها من التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية. لدينا عنصر أخلاقي أساسي هنا يجب أن نراعيه، ولكن عندما ننظر في الأعمال التحضيرية وعندما ننظر في كافة المفاوضات التي جرت حتى الآن، كيفية قبول اعتماد التصديق على قرار الجمعية العامة حول مبادئ احترام المبادئ الأخلاقية، فهنا نرى أيضا أهمية هذا الدور وهذا ما ظهر بالنسبة إلى تلك المبادئ مع مبادئ كثيرة. ومن هنا يمكننا أن نستخلص أن الدول عليها، من جملة أمور، أن تحصل على معلومات حول مواردها الخاصة بها، وهذا حق أساسي يديه بالطبع ولكن لسوء الحظ لم يكن مطبقا حتى الآن وواضحا حتى الآن.

لدينا دول كثيرة في العالم تعيش الآن في فقر متقع وتعاني من نقص مهم في الموارد ولكنها تعرف أنها لديها الموارد الطبيعية الكافية ولكن لا تتمتع بالتكنولوجيات الكافية أو حتى بأي أدوات تقنية تسمح لها بأن تستفيد من مواردها الطبيعية الخاصة بها، إلى حد أنه صار من الصعب على تلك الدول أن تستفيد من مقراتها.

بشكل عام، إن قانون الفضاء والنظرية الكامنة وراء هذا القانون والفلسفة برمتها يجب أن تركز إلى أسس أخلاقية، وإن كافة الدول في العالم يجب أن تسنح لها الفرصة بشكل مساو هنا، وأن تتمته بمساواة قانونية كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تتمكن من أن ترى مطالبها واردة في قانون الفضاء بناء على تلك الأسس الأخلاقية، خاصة وأننا اليوم ننظر في مجتمع مبني على المعلومات من دون المعلومات لا يمكن لأي دولة في عالمنا اليوم أن تتجاوز عوائقها والحواجز التي تحول دون حياة اقتصادية طبيعية فيها، من دون الوصول إلى التكنولوجيات كيف يمكن لدولة أن تحدد هذا النظام والإطار التنظيمي والقانوني لسلامة شعبها، إن لم يكن هناك من مشاركة ومساهمة للتطور التكنولوجي فيها.

إن وثيقة اليونسكو حول الأخلاقيات في الفضاء الخارجي وما ورد في هذا الكتيب الأزرق الصغير هو بالنسبة إلينا إطار ممتاز يمكن أن نعتمده كمرجع أساسي لنا في أعمالنا على هذا الموضوع بالذات. كما أننا استمعنا إلى صديق عزيز لنا مانويل

الواردة في هذه الوثيقة تجعلنا نخلص إلى أن الأخلاقيات لا يجب أن نكتفي بتحديدتها فقط ولكن يجب تطبيقها. ولقد وردت العديد من الأمثلة التي توضح لنا ذلك بشكل جلي.

وأود أن أعلق على ما قاله مندوب اليونان، أعتقد أنه لخص بشكل دقيق شعور يتابنا جميعا، وهو شعور يقضي بما يلي، إن اليونسكو قد اضطلعت بدورها بشكل مسؤول وهو دور المعلم ودور المرشد وذلك ينطبق كذلك على أنشطة الفضاء الخارجي التي نهتم بها اليوم والتي تكتسي أهمية بالغة.

**الرئيس:** شكرا للممثل كولومبيا الموقر. والكلمة الآن للممثل ماليزيا.

**السيد عدنان (ماليزيا)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا جزيلا حضرة الرئيس، نحن درسنا تقرير اللجنة الفرعية للكوميست حول أخلاقيات الفضاء، ونود أن ننضم إلى الآخرين لنشكر ممثلتي اليونسكو على هذا البيان الاستهلالي وبهذا نحن نشارك المبادئ التي ركزت عليها المداخلة بالنسبة إلى البعد الأخلاقي.

اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات التمهيدية وهي التالية، فيما نحن لا نشكك في مصداقية اللجنة الفرعية وعضوية اللجنة الفرعية في الكوميست، لاحظنا أنها لا تشمل على أعظم دولتين ناشطتين في الفضاء، وهما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، مما لا يعطي تلك اللجنة الفرعية قوتها ولا يعزز وضعها كجنة معنية بأخلاقيات الفضاء. كما أننا لاحظنا أنه بالنسبة إلى الدول النامية الممثلة في اللجنة الفرعية فهي ليست من الدول النامية الناشطة في الفضاء، وبالتالي نرى حتى أن دولاً أخرى نامية مهتمة بالفضاء ولكنها غير مشاركة باللجنة.

بهذا إذن، نود نحن أن نشير بعض المخاوف التي تساورنا، وهي نود أن نلفت انتباهكم إليها. كيف يمكن أن نعتمد بعدا أخلاقيا لنمضي قدما في المستقبل؟ نود أن نشير أيضا، من هي الجهة التي ستعتمد صكا أخلاقيا مرتبطا بالفضاء، فإذا كان هذا الصك مجرد نص، يجب أن يكون نصا متطورا حديثا حيا يأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الدول بما فيها تلك الدول غير الناشطة في الفضاء حتى.

وأخيرا، نود أن نشير إلى أنه علينا أن نستعرض هذه المبادئ الأخلاقية في إطار فريق عامل مفتوح العضوية وهذا يتماشى واقتراح ممثل مصر الموفر حول مدونة سلوك وكالات متخصصة في الأمم المتحدة هي مسؤولة عن وضع هذه المدونة. بهذه الملاحظات حضرة الرئيس أشكركم لإعطائي فرصة الكلمة.

يمكنها أن تساهم في الحاجة التي التمسناها نحن جميعا وهي بالنسبة إلى إحراز تقدم في الإطار القانوني والتنظيمي لاستخدام الفضاء الخارجي.

كما أشارت الوفود قبلي سيكون من المهم بمكان إذا تمكنت لجنتنا الفرعية في دورات مقبلة أن تنظر في هذه المبادرة وتعمق فيها بعض الشيء، ويمكننا عندئذ ربما أن نرى هذه السلطة تبصر الثور كما أوصى بها البروفسور فاراميان. نحن نعرب عن أمنيتنا للنجاح في ترجمة هذا الاقتراح عمليا.

**الرئيس:** شكرا لممثل إسبانيا الموقر على مداخلته. واسمحوا لي الآن أن أعطي الكلمة لممثل الإكوادور الموقر، تفضل سيدي.

**السيد بالاسيويس (الإكوادور)** (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا جزيلاً حضرة الرئيس. يود وفدي أن يشكر اليونيسكو على هذه المساهمة القيمة التي قدمتها. ونشكر مجموعة المشاركين في تلك الندوة التي عقدتها اليونيسكو وبشكل خاص البروفسور فاراميان.

إن الإكوادور تؤمن بأن الأخلاقيات جزء لا يتجزأ بكل ما نقوم به، لا يمكن للعلوم والقانون أن يكون قائما من دون هذا البعد الأخلاقي، وبالتالي بالنسبة إلى قانون الفضاء فعلياً هنا أن نضفي هذا الطابع الأخلاقي أيضاً.

نحن في لجنتنا الفرعية القانونية ما تمكنا فعلاً من العمل على قونة الأنشطة الفضائية من دون هذا البعد الأخلاقي، وبالتالي علينا هنا أن نحدد إطاراً مرجعياً لتلك المبادئ وأنا أعتقد أنه يتعين على اللجنة أن تنظر في هذه المقترحات وأن تعمل على أساسها في مختلف مجالات اختصاصنا.

أوافق على ما أشار إليه ممثلاً اليونان ومصر، ولا أريد هنا أن أكرر هذه المداخلات ولكنني أود أن أعرب عن ثقتي بأن الرئاسة والأمانة ستعكسان تماماً ما ورد في تقرير جلستنا.

**الرئيس:** شكرا لممثل الإكوادور الموقر على مساهمته في نقاشنا الحالي. هل من وفد آخر يطلب الكلمة؟ أرى وفدين أولاً الأرجنتين ثم المكسيك.

**السيد فيراغارا (الأرجنتين)** (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. بكل لإيجاز أود أن أشير إلى أنني أود بهذا الاهتمام الذي برز في القاعة إثر مداخلة اليونيسكو. على لجنتنا الفرعية أن تعالجه، لذلك أؤيد كافة المتحدثين قبلي.

دي فاراميان الذي هو يساهم أيضاً في وضع هذا التقرير وورد اسمه في مختلف أجزاء هذه الوثيقة ويشير إلى أهمية إنشاء سلطة عليا للفضاء الخارجي، High authority for outer space باللغة الإنكليزية ونركز على أهمية هذا الموضوع ونؤيد هذه الفكرة، فهناك يمكننا أن نظور بعض المفاهيم الأساسية كي نعمل عليها، ولكننا نعتبر أنها فكرة أساسية يجب أن نعالجها وننعمق فيها بعض الشيء، لا نتوقف عند هذا الحد إذن.

حضرة الرئيس، مرة أخرى أعتقد أنه علينا في نقاشنا أن نركز على موضوع الأخلاقيات بشكل مكثف، حيث نرى العلوم والتكنولوجية، لاسيما العلوم والتكنولوجية الفضائية تتحول إلى صك أساسي وأداة جوهرية لحل مشاكل العالم. تخيلوا مثلاً ظاهرة EI mino أو حتى ما بعدها La minia كيف أنها كل هذه الكوارث الطبيعية التي شاهدناها، كيف كان بإمكاننا أن نتنبأ بها من دون التكنولوجيات والتطبيقات الفضائية، ولكننا الآن يجب بعد الاستفادة من هذه التقدمات العلمية والتكنولوجية أن نعلق على البعد الأخلاقي الذي ينبثق عن ميثاق الفضاء الخارجي وعن قرار الجمعية العامة المتعلق بهذا الموضوع. وهكذا يمكننا أن نعمل ربما في إطار فريق عامل، وهذا اقتراح ممتاز، نعمل في إطار فريق عامل على دراسة هذا الموضوع، نعتمد وثيقة اليونيسكو على أنها أساس النشاط تبعث روحاً جديدة في مناقشاتنا. شكراً.

**الرئيس:** شكرا لسعادة سفير تشيلي الموقر، السفير غونزاليز على هذه المداخلة حول هذا الموضوع بالذات. والكلمة الآن لإسبانيا، وأعطيه الكلمة.

**السيد كانتيرو (إسبانيا)** (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. استمع وفدي بانتباه شديد إلى مداخلة ممثل اليونيسكو. استمعنا إليها باهتمام شديد، فهو عرض مهم خاصة المساهمة التي قدمها البروفسور خوان مانويل دي فاراميان جيلبير، وورد اسمه في الكتاب. وأود أن أذكركم في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الفرعية في العام الماضي، اقترحنا القيام بدراسة مماثلة بالنسبة إلى أوجه الترابط والتشابه بين ميثاق الأمم المتحدة للفضاء الخارجي وكذلك الاتفاقية الدولية حول قانون البحار وأحيلكم إلى وثيقة تقريرنا للدورة الماضية التي تشير إلى هذا الموضوع وهي 638.

بالنسبة إلى الاقتراح الذي أشار إليه البروفسور خوان مانويل دي فاراميان، بالنسبة إلى إمكانية إنشاء سلطة عليا للفضاء الخارجي. هذه الفكرة طموحة للغاية ولكنني على ثقة أنها هي التي يمكن أن تقدم الحلول لبعض حالات عدم التيقن المرتبطة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وبهذا

تشريعات جديدة حول الفضاء الخارجي، عندئذ ستقفر اللجنة الفرعية القانونية إلى ثقلها وجوهرها هنا.

لقد قدمت وفود عدة مقترحات مفيدة للغاية واستمعنا إلى مسائل قانونية كثيرة تستحق معالجتها، ولكن لسوء الحظ حتى الآن لا يمكننا أن نتوصل إلى أي توافق في الآراء حول هذه المواضيع. ونرجو أن هذا الوضع سيتحسن في المستقبل القريب.

هذا هو رأينا بعد الاستماع إلى مداخلة منظمة اليونسكو، رأينا بل بالأحرى انطباعنا، وأرجو أن يأخذ هذا الانطباع على محمل من الجد في هذا اللجنة الفرعية.

**الرئيس:** شكرا لممثل الصين الموقر على مداخلته. هل من وفد آخر يطلب الكلمة في هذه اللجنة الفرعية؟ هل من طلب آخر للكلمة؟ لا. حسنا، سأعطي الكلمة الآن لحضرة المراقب من وكالة الفضاء الأوروبية الأيسا ESA، الذي طلب الكلمة.

**السيد لايفراندري** (وكالة الفضاء الأوروبية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا جزيلاً حضرة الرئيس على إعطائي فرصة الكلمة في هذا النقاش، وأعتقد أنه مجرد بداية لنقاش سيتكرر عدة مرات في هذه اللجنة وكذلك في محافل أخرى.

صحيح أنه علينا أن نشير اليوم إلى ما يلي، لماذا نتكلم مرة أخرى عن الأخلاقيات؟ لماذا برزت هذه العبارة بعد أن نسيناها طيلة عقود وقرون طويلة؟ وأود هنا أن أشير إلى أننا، من بين الأفكار التي وردتنا، لا يجب أن ننسى تلك التي أطلقت في إطار المعهد الدولي لقانون الفضاء الذي في العام الماضي في ندوة ريو كرس جزءاً مهماً من دراساته للبعد الأخلاقي وللأخلاقيات، وهذا موضوع أساسي ورد على جدول أعمال المواضيع التي نوقشت في ندوة ريو في العام الماضي.

إن ممثل اليونسكو الموقر قد أشار إلى اسم المدير العام لوكالة الفضاء الأوروبية، وفي الواقع إن وكالة الفضاء الأوروبية قد اشتركت وأشركت في هذه الأفكار، صحيح أننا شاركنا في هذه الأفكار وعملية التأمل هذه، ولذلك أسمح لنفسي هنا بأن أداخل وأعلق على هذا الموضوع.

ومن خلال مداخلتي سأحاول، حضرة الرئيس، أن أكرس وأركز على أفكار ذات اعتبارات عامة وذات طابع عام. كما أشرت إذن، الأخلاقيات هو أقدم مفهوم شهدناه في التاريخ، أعتقد أنه ولد مع ولادة المجتمع بحد ذاته، ويجب أن نتذكر دائماً أن الأفكار حول الأخلاقيات وردت في أقدم الكتابات،

**الرئيس:** شكرا للممثل الأرجنتيين الموقر. والكلمة الآن لممثلة المكسيك الموقرة.

**السيدة فلوريس** (المكسيك) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا جزيلاً حضرة الرئيس. يود وفدي هو أيضاً أن يعرب عن ارتياحه حيال النقاش الذي دار اليوم في هذه القاعة. نشكر اليونسكو على مساهمتها في أعمالنا، ونحن نعتبر أن هذه الفكرة ممتازة، مفيدة للغاية، تثير النقاش، ونعتبر أنها يجب أن ينظر فيها هنا في هذه القاعة في هذه اللجنة الفرعية. لذلك ننضم إلى سعادة سفير تشيلي وغيرها، اليونان وكولومبيا والأرجنتين وإسبانيا وغيرها التي أبدت هذه الفكرة التي طرحتها اليونسكو. وكما أشرنا اليوم صباحاً نحن نعتبر أنها فكرة ممتازة، ليست بالهيم ولا من نسج الخيال، لا، ولكنها كما قلنا في اتفاقية قانون البحار، كان من الصعب للغاية أن نناقش تلك المواضيع ولكننا نجحنا فيها. لذلك نؤيد استكمال مناقشة هذه الفكرة. شكراً.

**الرئيس:** شكرا للمكسيك على هذه المساهمة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين الموقر.

**السيد هوانغ** (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. يود وفدي الصين أن يعرب عن شكره الخالص لممثل اليونسكو على مداخلته. لن نطلق على أفكاره في الصميم هنا، لا، ولكنني أود أن أقول إننا في أيامنا هذه، بعد الاستماع إلى مساهمة المنظمات الدولية بما فيها اليونسكو في هذه الأعمال، انطباعي هو أننا إلى جانب اللجنة الفرعية القانونية لدينا لجان أخرى ومنظمات أخرى إن كانت حكومية أو حكومية دولية تعمل جميعاً بشكل مكثف في قانون الفضاء الدولي وهي ناشطة في هذه المجال، وهي تقدم مساهمة قيمة في أعمالنا هنا في لجنة الكوبوس. في الوقت ذاته ننبين أيضاً أنها تشكل تحدياً لأعمالنا هنا في لجنة الكوبوس.

إن اللجنة الفرعية القانونية التابعة للكوبوس هي المركز الأساسي التابع للأمم المتحدة وهو الذي يسن قوانين مرتبطة بالفضاء. خلال العقود الماضية حققنا إنجازات مهمة ولكننا نلاحظ حتى الآن أنه كل هذه الإنجازات حققت في العقدين الأوليين من حياة لجنة الكوبوس فقط، وفي تلك الفترة في بداية عمرها تمكنت تلك اللجنة من أن تضع خمس معاهدات دولية، وهذا هو الإنجاز الذي لطالما فخرت به لجنتنا الكوبوس، ولكن، منذ العام 1979 لاحظنا أنه ما من وثيقة وحيدة صدرت حول الفضاء الخارجي في لجنتنا مع أننا أيرمنا بعض المبادئ، وضعنا مبادئ سمينها بميثاق القانون اللين أو المرن soft law، وتجسدت في مجموعة من المبادئ المرتبطة بالفضاء. ولكن، المسألة الآن هي، إذا كنا في هذه اللجنة الفرعية لا يمكننا أن نضطلع بدور قيادي في سن

قائمة، ومبادئ الأخلاقيات التي كانت أصلاً قائمة والتي عرفت بشكل واضح وهي قائمة منذ سنوات كثيرة ووردت في صكوك دولية كثيرة غالباً ما تعتمد في إطار الأمم المتحدة بدءاً بميثاق الأمم المتحدة حتى الصكوك التي تعتمد في إطار منظمة اليونسكو.

وأود هنا أن أشير إلى أنه بالنسبة لدي إعلان لطالما لفت انتباهي، وهو أنه في إطار اليونسكو إعلان حول مسؤولية الأجيال الحالية حيال الأجيال الصاعدة والمقبلة وهو إعلان صادر عن المؤتمر العام لليونسكو في العام 1997. لدينا أيضاً اتفاقات حول حماية البيئة واتفاقات حول استخدام المعارف العلمية وإعلان حول العلوم وكيفية استعمال المعارف العلمية وإعلان حول حفظ البيئة البحرية والوقاية من التلوث وثائق مؤتمر كيوتو. كل هذا جزء لا يتجزأ من أخلاقيات ومبادئ أخلاقية، والسؤال هو كيف يمكن أن نحولها إلى صك قانوني دولي يطبق؟ لدينا هنا أيضاً صك أساسي وهو معاهدة الفضاء الخارجي للعام 1967، وأود هنا أن أشير إلى أن هذه المعاهدة عندما وضعت وتم التفاوض بشأنها لم تكن أكيدة ما إن كانوا واضعو هذه المعاهدة وما إن كان بعضهم حاضر هنا، ما إن كانوا قد أدركوا أنهم يسنون أخلاق جديدة من دون أن يدركوا هذا. معاهدة العام 1967 تركز إلى أخلاقيات استثنائية، بما أن أنشطة استكشاف الفضاء واستخدامه يجب أن تتركز، وهذا ما ورد في معاهدة 1967 يجب أن [يبتعد سماعها؟] لفائدة كافة الدول مهما كان مستوى نموها، وهذه عبارة ممتازة وملفتة للانتباه ومدهشة عندما نرى أن معاهدة في ذلك العام 1967 قد وضعت وتم التوقيع عليها ودخلت حيز النفاذ بفلسفة عظيمة للبشرية جمعاء.

لا أريد أن أعود إلى مواد أخرى من ميثاق 1967، بالنسبة إلى هي جميعاً تكرر هذه الأخلاقيات التي نحن اليوم نكتشفها بعد سنوات طويلة، يكفي أن نقرأ ما كتبناه في العام 1967 لنرى الطابع الأخلاقي المهيمن عليها ومعاهدات كثيرة، وحتى في الأيام الأخيرة قمنا بدراسة كافة المعاهدات المعنية بالفضاء الخارجي، واعتمدنا عدة قرارات في إطار جمعية الأمم المتحدة، وكلها اعتمدت بالإجماع، ولكن للأسف ينبغي أن نلاحظ أنه عندما تقوم الدول الأعضاء التي صوتت بنفسها في صالح اعتماد هذه القرارات، إذن عندما يطلب من هذه الدول أن تصدق على ما وافقت عليه وما اعتمده فإنها تتلصق، وهذا للأسف ما نلاحظه اليوم. فيوجد تناقض بين النية والفعل، هناك تأخر في التصديق والتوقيع على هذه المعاهدات التي تم الاتفاق عليها.

وددت إذن أن أركز على موضوع بالغ الأهمية وهو أن كل هذه المعاهدات التي تدعمها قرارات اتخذتها جمعية الأمم المتحدة، يجب أن نعتبر كل هذه المعاهدات والقرارات أساساً يحكم العلاقات

وأأسف عندما لا أرى ممثل اليونان حاضراً هنا، لأنه من أقدم الكتب التي وضعت حول الأخلاقيات، حول تعريف الأخلاقيات، لدينا أشخاص كبار عظماء، بشكل خاص، [أفلاطون وأرسطو وسانتو ماداكا واسبينوزا وكورونت ومينشي] ويمكنني أن أكمل هذه القائمة التي لا نهاية لها. إذن، النقاش حول الأخلاقيات ليس بالنقاش الحديث، فلدينا منذ قدم العصور أفكار أساسية وجوهرية حول تعريف هذه العبارة وما تعني بها، ولا أريد أن أخترع هذه العبارة هنا ولكن، ما علينا أن نركز عليه هو كيف يمكن أن نطبق هذا المفهوم نظراً لضطلاع الإنسان بنشاط جديد في الفضاء، نشاط لم يكن هو معني به بالماضي.

نحن الآن نشهد أنشطة جديدة للإنسان، هذا الإنسان الذي يقوم بأنشطة على وجه الأرض، ولكنه الآن انطلق للقيام بأنشطة في الفضاء الخارجي. وهذا بعد جديد يرتبط بتطبيق الأخلاقيات وليس بتعريفها، ولكنه من المهم هنا أن نشير إلى أننا عندما ننظر في هذا الأثر السياسي، لدينا أنشطة للإنسان تتم في الفضاء، وهنا مرة أخرى، علينا أن نعرف العبارات، وبما أن ممثل اليونان قد دخل القاعة الآن، أشير إلى أن تعريف الأخلاقيات ورد في أقدم العصور مع فلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو وسانتو ماداكا.

إذن، ما هي الأخلاقيات؟ سأوفر عليكم هذا التعريف بتفاصيله، ولكن الأخلاقيات هي وصية تنطبق على الفرد، هي العلم الذي يحاول أن يدرس تقديراً ويقيم تصرفاً، ليسير ما إن كان جيداً أو عطلاً، كما يشير بعض الفلاسفة وهو أن نعيش جيداً مع الآخرين ومن أجل الآخرين في مؤسسات صالحة وعادلة. إذن الأخلاقيات تنظم العلاقات بين الأفراد وبالتالي عندما تكون أنشطة الفضاء تتم بين الأفراد لا يمكنها أن تتجاهل الأخلاقيات وتطبيق الأخلاقيات، وليس التعريف، بما أننا مرة أخرى بدأنا بأنشطة، نتكلم عن أنشطة يضطلع بها الإنسان والفرد، إذن يجب أن نميز بين ما هو أخلاقيات، ما هو عبر، وما هي الأخلاق بشكل عالم وما هي الآداب وما هو القانون. إذن في المجتمع لدينا مفاهيم مختلفة لتنظيم العلاقات بين الأفراد ولتنظيم أنشطتهم. وكيف الحال عندما نخرج الآن إلى الفضاء الخارجي؟ كيف ننظم هذه العلاقات؟ وهنا مرة أخرى يجب أن نأخذ في الحسبان أن الأخلاقيات تنطبق على نشاط يرتبط بأداة معينة، لنقل سائل أو جسم فضائي جوي وهو يستعمل في مناخ جديد، في ظروف جديدة في هذا الفضاء الخارجي.

إذن من هنا يمكن أن نصل إلى استنتاجات عدة، إن الأنشطة الفضائية من دون الإنسان، بما أنه هو الهدف النهائي لكافة الأنشطة التي نقوم بها، هذه الأنشطة الفضائية لا يمكن أن تطبق الأخلاقيات ذاتها، وبالتالي، الأخلاقيات تختلف ولكنها هي دائماً

الثالثة حجر التشريعات الوطنية وذلك يتفق مع ما قاله السيد لافيراندري للتو.

وأختم بياني هذا قائلاً، إن الأخلاقيات يوجد مجال يتجاوزها، وهو ما قاله ديمو ستان [ويتحدث مندوب اليونان باللغة اليونانية، ويترجم ما قاله] إن مقياس أي شيء ثمين في هذه الحياة هو الإنسان، الإنسان هو الذي يحدد قيمة الأشياء، وفي هذا القول نداء نوجهه لكافة البلدان سواء كانت عضواً أو من غير أعضاء هذه اللجنة، لجنة استخدام الفضاء الخارجي غي الأغراض السلمية، ندعو كافة البلدان إلى الاشتراك في الندوة المعنية بالأخلاقيات في تطبيقات الأنشطة الفضائية، هذه الندوة التي ستعقد برعاية مكتب الأمم المتحدة من 11 - 13 من حزيران/يوليو، فنأمل أن تشترك كافة البلدان في إنجاح هذه الندوة.

فيماكاننا أن نتخذ مبادرة اليونيسكو نقطة للانطلاق باتجاه هذا العصر الجديد، عصر التعاون بين أفراد أسرة الأمم المتحدة في مجال الفضاء الخارجي.

**الرئيس:** شكراً جزيلاً لمندوب اليونان الموقر على هذا الإسهام في مداولتنا ونقاشاتنا. هل من هناك وفد آخر؟ حسناً، أرى أن مندوب بلجيكا الموقر يطلب الكلمة.

**السيد ماينس (بلجيكا)** (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. إن وفدي يقر بنوعية وجودة النقاش الذي أجري صباح اليوم في كنف هذه اللجنة القانونية بشأن الأخلاقيات، ونحن نشيد بجودة الوثيقة التي تم إعدادها وتوزيعها علينا.

وفي إطار مناقشة هذا الموضوع في كنف لجنتنا فإن وفدنا يود أن يتبين، كيف لنا أن ننظم تفكيرنا بشأن موضوع الأخلاقيات بحيث يندرج في مجال اختصاص لجنتنا؟ إن الأخلاقيات وفقاً لما قاله السيد لافيراندري ممثل الوكالة الأوروبية للفضاء، الأخلاقيات تختلف عن القانون، ونحن هنا في كنف هذه اللجنة نتبع إجراءات تقنية ونضع المعايير، ولذلك أود أن أستوضح ما هو الاقتراح بالضبط المقدم لنا؟ فمن ناحية يجب أن نميز بين الأخلاقيات التي تطبق على الأنشطة الفضائية ومن ناحية أخرى نتحدث عن اقتراح تشكيل سلطة عليا على غرار النموذج المتبع في السلطة المعنية بأعالي البحار وقاع المحيطات. وبشأن هذه السلطة لدي بعض أوجه عدم اليقين والشك، فقد أخطنا علماً بأن هناك قاعدة للقوانين التي تحكم بالفعل الأنشطة الفضائية وهي تتمثل في المعاهدات الخمس التابعة للأمم المتحدة، ووفدي على الرغم من أنه يوافق على ما قيل، واستمع إليه بعين الارتياح، على الرغم من كل ذلك

البشرية التي تربط بين مختلف البلدان وهي تحتوي على أبعاد ومبادئ أخلاقية لخدمة البشرية جمعاء، ومن المهم أن نعمل على دخول هذه المعاهدات حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وختاماً سيدي الرئيس، فإنني سأختم ملاحظاتي بإلقاء نظرة سريعة على البيان الذي أدلاه السيد مندوب اليونيسكو، ولكن ذلك ليس من اختصاصي ولا من اختصاص أي من الحاضرين هنا أن نتعمق في هذا الموضوع الذي يندرج ضمن صلاحيات اليونيسكو في المقام الأول. إن الأخلاقيات موجودة وقائمة في مجال الفضاء الخارجي، ولدينا مبادئ أساسية للأخلاقيات منصوص عليها في معاهدات الفضاء الخارجي بالإضافة إلى معاهدات أخرى، بالإضافة إلى قرارات جمعية الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة والإعلانات الصادرة عن اليونيسكو وغيرها من المنظمات الدولية. يجب أن لا ننسى كل هذا التراث، يجب أن لا نضعف من تأثير هذه الصكوك، بل يجب تعزيزها، وأعتقد أن الكثير من الوفود يشعرون بالأسف نتيجة لغياب التنسيق والتشاور بين الوكالات والمنظمات الدولية التي تطبق ميثاقها الخاص وتنسى إحاطة بقية الأطراف المعنية علماً بالأنشطة التي تضطلع بها في إطار الأنشطة الفضائية، وينبغي أن نصحح هذا الوضع وأن نعمل على الاحترام الكامل لصلاحيات كافة المنظمات الأخرى.

**الرئيس:** نشكر السيد ممثل الوكالة الفضائية الأوروبية، نشكره على هذه الملاحظات بشأن الموضوع قيد البحث. هل يوجد أحد يود أن يأخذ الكلمة بشأن هذا الموضوع أثناء الجلسة الحالية؟ أرى مندوب اليونان يطلب الكلمة، تفضل سيدي.

**السيد كاسابو غلو (اليونان)** (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود بادئ ببدء أن أتوجه بخالص الشكر إلى رواد قانون الفضاء في فرنسا، أي صديقنا لافيراندري، أشكره على هذا البيان اللطيف وعلى هذا الإسهام الثمين، ولا يسعني إلا أن أقول ما يلي.

بعد مضي ربع قرن تقريباً على اشتراك اليونان في أعمال هذا الملء الموقر، هذه اللجنة المبدجة، ينتابني شعور، وأقول قولي هذا دون أن أضفي عليه أي طابع ميثافيزيقي، إذن ينتابني شعور بأننا قد رفعنا أخيراً هذه الجلسة إلى المستوى اللائق بها، وأنا فخور بهذا الإنجاز، إذن بدأنا أخيراً في الحديث عن صميم مهمتنا، ما أود أن أقوله هو ما يلي.

في أعلى أعلى هرم المعايير يأتي حجر الأخلاقيات ويليه حجر القانون ويليه في المرتبة

يجب أن لا نبعثر جهودنا يجب أن نركز على المسائل القانونية وعلى وضع القوانين والقواعد التي تحكم الأنشطة في الفضاء الخارجي.

ملاحظتي الثانية تتعلق بالأنظمة القانونية التي تحكم البحار ومقارنتها بالفضاء الخارجي، بالطبع هناك أوجه تشابه بين المجالين على الرغم من أن هذه القوانين تحكم مناطق مختلفة وبالتالي فهناك أوجه تفاوت كبيرة أيضا، ولا يمكن اعتماد نظام قانوني واحد أوحد لهذين المجالين، فلدينا نظامان قانونيين مختلفين، أحدهما يحكم قاع البحار والمحيطات وأعلى البحار وقانون آخر يتعلق بالفضاء الخارجي. وعلى الرغم من أننا ينبغي أن نتابع التطورات الجارية في مجال البحار لا يمكننا أن نقوم باليانقل المفاهيم القانونية والمبادئ القانونية والمعايير من مجال لإدراجها في المجال الآخر.

وأخيرا، سأعلق على موضوع التنسيق فيما بين الوكالات المتخصصة بالفضاء الخارجي وبين وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أي فيما بين الوكالات المتخصصة بالفضاء الخارجي داخل منظومة الأمم المتحدة وبين هذه الوكالات المتخصصة والأمم المتحدة كمنظمة كبرى.

إن الأمم المتحدة قد قامت بتشكيل اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنسيق، وكان في هذه اللجنة، المعنية بالتنسيق، تعقد لجانا واجتماعات مشتركة بين الوكالات، ويجري خلالها مناقشة مختلف الاتجاهات والأنشطة والتنسيق فيما بينها. إذن يمكن تحليل هذه الموضوعات وبحثها واستخلاص النتائج من أعمال هذه اللجنة، واللجنة الفرعية العلمية والتقنية تنظر في موضوع تعزيز التعاون فيما بين الوكالات وتعزيز التطبيقات الفضائية وتعاون مختلف عناصر وهيئات الأمم المتحدة في هذا المجال. ربما نستطيع أن نحصل على مزيد من التفاصيل بشأن آخر ما توصلت إليه النقاشات الجارية في كنف اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. مندوب الأمانة.

**الأمانة:** شكرا سيدي الرئيس. توخيا للإيجاز سأقتبس من تقرير اللجنة الفرعية العلمية والفنية، وكان هناك بند مدرج في جدول أعمال اللجنة بشأن التنسيق والتعاون وقد وضعت اللجنة خطة عمل تم اعتمادها في الدورة السابقة في سنة 1999، وفقا لخطة العمل المذكورة فإن السنة الأولى، وهي السنة الحالية، حلت فيها اللجنة استخدام الخدمات الفضائية في إطار منظومة الأمم المتحدة وجدوى التطبيقات الفضائية والخدمات الفضائية وإمكانية زيادة فعالية التعاون والتنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة، هناك العديد من الوثائق التي عرضت على اللجنة الفرعية، وهي متاحة لكي تحصلوا عليها إذا ما رغبت في ذلك. ولدينا كذلك التقرير الصادر عن الاجتماع المشترك

فإننا لا نود أن يساء استغلال هذه الأحكام القانونية بحجة احترام الأخلاقيات.

وفيما يتعلق بالسلطة المعنية بالفضاء الخارجي والتي ستتبع السلطة المعنية بقاع المحيطات والبحار، فإنني موفن من أن المقارنة بين قانون الفضاء وقانون البحار من ناحية أخرى لا جدل ولا غبار عليه، فهذه المقارنة قائمة وفي محلها، ولكن، أود في هذه الصدد أن ننتبهن إذا ما كانت وثيقة أصدرتها هذه اللجنة أو أي جهة أخرى تلخص الأنشطة التي ستضطلع بها السلطة العليا المقترحة والهيئات المنبثقة عنها، ماذا ستكون صلاحيات هذه السلطة؟ وأسائل ما هي الإنجازات التي حققتها السلطة القائمة فعلا في مجال قانون البحار؟.

وتلخيصا لقولي فإني أبين لكم أن وفدي منفتح ومستعد للاشتر ك في مثل هذه النقاشات، ولكن يجب أن نبقي عند مستوى ما هو عملي وقابل للتحقيق، يجب أن لا نتوه في خضم مناقشات فلسفية، بالطبع فإن الفلسفة مهمة ومفيدة، ولكن يجب أن لا نتوه ونبعد عن المشكلات الرئيسية التي ينبغي أن ننكب عليها ونركز عليها هنا.

**الرئيس:** شكرا جزيلا للسيد مندوب بلجيكا الموقر، شكرا على هذا الإسهام في مداواتنا هل هناك من وفد آخر يود أن يأخذ الكلمة؟ هل من أحد يود أن يشارك في نقاشنا بشأن هذا الموضوع؟ لا أرى أي طلب للكلمة. حسنا.

سيداتي سادتي، لا أود أن أتوصل إلى أي نتائج أو خلاصات إثر هذا النقاش، ولكن اسمحوالي أن أقول بعض الكلمات وأعلق على هذا الموضوع وأطرح عليكم أفكاره هذه لكي تدرسوها.

أولا، أود أن أتطرق إلى موضوع الترابط بين الأخلاقيات وبين القانون، إن القانون يعرف عادة على أنه حد أدنى من الأخلاقيات التي تم تحويلها إلى قواعد ملزمة قانونيا ينبغي تطبيقها باستخدام أساليب شرعية وقانونية. إذن هناك جوهر أخلاقي يشكل لب القانون وينبغي علينا أن نحمي هذا اللب، وينبغي علينا كذلك أن نطور هذا الجوهر من خلال وضع مبادئ قانونية جديدة ومعايير قانونية جديدة. ولكن لازل هناك مجالا واسعا للاستمرار في تطوير القوانين الأخلاقية وذلك يخرج من نطاق صلاحيات لجننتنا الفرعية، فإن دور لجننتنا الفرعية ودور لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الكوبوس، قد تم تحديده وتلخيصه فيما يلي، علينا أن ندرس الموضوعات القانونية البارزة وأن نعمل على التوصل إلى قوانين وقواعد مناسبة تحكم الأنشطة الفضائية، هذه هي مهمتنا، أي أننا نهتم بالموضوعات الأخلاقية وعلينا أن نعزز تطوير الأخلاقيات وأن نراعي التطورات الجارية في هذا المجال، ولكن

أن أعود إلى الملخص الذي أدليت به بشأن النقاش الذي جرى صباح اليوم. إن وفدي لاحظ أنكم لم تشيروا البتة إلى النقاش الذي أجريناه بامعان في هذه القاعة. إن الملخص يعتبر من صلاحيات الرئاسة ولكن أود أن تقوم الأمانة بعكس الأفكار التي تم الإعراب عنها بكل دقة في تقريرها. لقد تحدثنا عن الجوانب الأخلاقية وصلتها بالقانون الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي، ونود أن يتم عكس كافة آرائنا في التقرير.

**الرئيس:** شكرا جزيلاً لممثل الإكوادور الموقر، يمكنني أن أطمئنكم نيابة عن الأمانة، وبالأسالة عن نفسي أننا سنراعي ملاحظاتكم وسندرجها في التقرير. مندوب كولومبيا الموقر.

**السيد اريفالو ايبيس (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية):** شكرا سيدي الرئيس. إن وفد كولومبيا يؤيد ما ورد على لسان مندوب الإكوادور الموقر. يبدو من المناسب أن نعكس في التقرير ما جرى من نقاش ثري بالمفاهيم، إذ أصدى هذا النقاش إلى إثارنا بشأن هذا الموضوع الذي نهتم به جميعاً. شكرا جزيلاً.

**الرئيس:** شكرا للمندوب كولومبيا الموقر. أرى أن مندوب الاتحاد الروسي يطلب الكلمة.

**السيد كولوسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الروسية):** شكرا جزيلاً سيدي الرئيس. إن الوثائق الموزعة علينا من قبل مندوب اليونيسكو [يبدو أن هناك مشكلة بالترجمة الفرنسية، يقول المترجم]. إن الوثائق الموزعة علينا من قبل مندوب اليونيسكو والتعليقات التي استمعنا إليها تكتسي كلها طابع فلسفي، إن جاز القول. ونحن نعتبر أن هذه الوثائق وهذه التعليقات ستسهم في تطوير مفاهيم فلسفة الفضاء الخارجي.

وفيما يتعلق بالموضوع الرئيسي، وهو تشكيل سلطة عليا معنية بالفضاء الخارجي، فإننا لم نتطرق إلى الحل البديل الأكثر مرونة، وأحيلكم إلى اقتراح الاتحاد السوفييتي الذي اقترح تشكيل هيئة دولية معنية بالفضاء الخارجي، وقد تم عرض هذه الوثيقة باعتبارها وثيقة رسمية طرحت على الأمم المتحدة. وهذا الاقتراح قد اشتمل على تدابير عملية لتشكيل هذه المنظمة واشتمل على معلومات بشأن صلاحياتها وتم نشر هذه الوثيقة في سنة 1987. وأعتقد مكتب شؤون الفضاء سيجد في محفوظاته لسنة 1987 هذه الوثيقة التي تشتمل على اقتراح الاتحاد السوفييتي، ولكن هذا الاقتراح لم يحظى بتأييد الوفود الأخرى، ولذلك اعتقد أنه سيمضي وقتاً طويلاً نفكر في لكي نفهم بشكل جيد مختلف الاقتراحات ولكي ندرسها بامعان سواء كانت اقتراحاتنا أو اقتراحات اليونيسكو.

بين الوكالات المعنية بالأنشطة الفضائية، وقد انعقد هذا الاجتماع أثناء الدورة الحادية والعشرين للجنة المشتركة بين الوكالات. وهناك اجتماع بشأن الأنشطة الفضائية في إطار منظومة الأمم المتحدة كذلك. وإنني أقتبس قولتي هذا من الوثيقة A/AC.105/761 تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. وفي هذه الوثيقة توجد إشارة إلى العديد من الوثائق الأخرى التي يمكنكم الرجوع إليها. إذن لدينا خطة عمل لمدة ثلاث سنوات، وفي عام 2002 سنتناقش اللجنة الفرعية البند المعني بالموضوع المحدد التالي "التعرف على العوائق التي تحول دون توسيع نطاق استخدام التطبيقات الفضائية في إطار منظومة الأمم المتحدة، وبحث الوسائل والآليات الخاصة التي تتيح إزالة هذه العقبات". وفي عام 2003 أي السنة الختامية لخطة العمل المذكورة، فإن اللجنة سنتناقش تطوير مقترحات محددة وملموسة وخطة عمل ملائمة لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات المعنية باستخدام الفضاء الخارجي وزيادة استخدام التطبيقات الفضائية والخدمات الفضائية في إطار منظومة الأمم المتحدة بوجه عام وفي إطار الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

**الرئيس:** شكرا جزيلاً لمندوب الأمانة على هذه الإيضاحات وعلى هذه المعلومات بشأن أنشطة اللجنة الفرعية العلمية والتقنية.

وفي ملاحظاتي الختامية أود أن أقول قولتي هذا، إن اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي الكوبوس واللجنة الفرعية التابعة لها، لها مهامها وصلاحياتها فيما يخص النظر في المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي، ونحن نرحب بالمبادرات التي تتخذها الوكالات المتخصصة الأخرى أو منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية من خارج منظومة الأمم المتحدة، نرحب بكل هذه المبادرات التي تستهدف تطوير قوانين ومعايير تحكم الأنشطة المندرجة في إطار صلاحياتها. ويجب أن لا ننسى أن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن التطوير التدريجي لقانون الفضاء برمته.

هذه هي السياسة التي ينبغي أن تتبعها لجننتنا الأم ولجننتنا القانونية، ومن المحبب والضروري بالطبع أن تقوم هيئات الأمم المتحدة ببذل الأنشطة في هذا المجال وأن تعمل بشكل ملائم على تطوير وتعزيز دور قانون الفضاء في تنظيم الأنشطة الفضائية.

لدي طلب للكلمة بشأن هذا الموضوع من قبل مندوب الإكوادور الموقر، تفضل سيدي. وأرى أن كولومبيا أيضاً تطلب الكلمة.

**السيد بالاسيوس (الإكوادور) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية):** شكرا جزيلاً سيدي الرئيس. أود

لست أكيدا، الإكوادور اعذروني، إن آراء كافة الوفود ستتعرض في محاضر جلستنا بشكل كامل لا يزال لدي طلب كلمة من سعادة سفير تشيلي، تفضل.

**السيد غونزاليز (تشيلي)** (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا جزيلا حضرة الرئيس. واجهت صعوبات تقنية لملاحقة ومتابعة هذا النقاش، ولكنني تمكنت من التقاط أهم الأفكار هنا.

أود أولاً أن أشير إلى اقتراح قدمه ممثل الاتحاد الروسي الموقر. نعم في الواقع إن هذه الدولة منذ فترة اقترحت إنشاء مؤسسة عالمية معنية بهذا الموضوع، ولكننا من الناحية الواقعية نعرف أنها فكرة صعبة التنفيذ، لا يمكن أن ننشئ مؤسسة أو منظمة على هذا المستوى وتكون معنية بهذا النقاش بالذات. لذلك لا أوفق هنا مع الاتحاد الروسي كي نتخذ قرار أولاً حول هذا الموضوع ثم نعلق على هذه المسألة موضوع النقاش، بل على العكس، أعتقد أنه يجب أن نعكس هذا الرأي، نركز على المضمون هنا، ونحاول أن نشير إلى هذه المسألة ارتكازاً إلى المعاهدات القائمة.

ولكن أود أن أشير إلى ممثل الإكوادور إلى أنني لست أكيدا ما إن كانت الأخلاقيات حاضرة في مناقشاتنا. لقد كانت محور نقاش ولكن كمفهوم قانوني لست أكيدا ما إن كنا فعلاً قد غطيناها في مناقشتنا بالنسبة إلى وصول الدول إلى الموارد الطبيعية كما كرسناها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. وإن هذا السلوك بالنسبة إلى معالجة منصفة حيال الجميع، هي فكرة صعبة التنفيذ.

فعلاً لدينا صعوبات بالنسبة إلى بعض الأمور التي أشار إليها ممثل البرازيل، هذا صحيح. استمعنا إلى أنه علينا أن نتذكر هذه المبادئ التوجيهية بشكلها البسيط للغاية، وأعتقد أنه لدينا تغيير في القانون الدولي، خاصة القانون المعاصر بالنسبة إلى قانون الفضاء الدولي، وهذا ما أشرنا إليه في معاهدة الفضاء الخارجي، وهو أن استكشاف الفضاء يكون لفائدة البشرية ولصالحها، وكذلك الإعلام حول بيئة الفضاء، عندما أشرنا إلى أن استكشاف الفضاء يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تطلعات الدول والأجيال الحالية والمقبلة، وبالتالي عندما أشرنا إلى أنه من جملة الأمور إلى مبادئ عامة وكذلك بعض المبادئ الاحتراسية. لدينا سياق مقونن ومحدد هنا، حيث يجب أن نحترم الأخلاقيات، ونحن نعتبر أن قرار الجمعية العامة الذي صدر منذ 20 عاماً والذي كان يرتبط بالفضاء الخارجي وفي ديباجته يشير إلى أهمية التعاون الدولي لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك القواعد المرتبطة بقانون الفضاء وأهميتها في استكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله لأغراض سلمية واستخدامه لأغراض سلمية، إلى آخره. كلها إذن تشير إلى عنصر أخلاقي جسدناه فيها، وهو أن

**الرئيس:** شكرا جزيلا لمندوب الاتحاد الروسي على هذا الإسهام. وسأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد دا سيلفا (البرازيل)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا جزيلا حضرة الرئيس. يود وفد البرازيل أن يعلق على وثائق اليونسكو التي نعتبرها مساهمة إيجابية وقيمة للغاية في نقاشنا الحالي ونحن نعتبر أن كل هذه المداخلات التي أعرب عنها ووردت من جانب السيد فارمينان وكذلك من أوراق أخرى وردت في هذا الكتاب، هي كما أشير ليست اقتراحات ملموسة تطبقها الآن وفورا، بل هي أساسية وبالتالي عندما نتكلم عن أخلاقيات بما أننا منذ الإغريقيين ونحن نعرف أن أقدم الفلاسفة الإغريق هم الذين عملوا على صياغة عمل هذه المبادئ والنظريات.

الأخلاقيات قديمة منذ قدم العصور، وبالطبع اليونسكو عندما تشير إليها فهذا يتجاوز محفلنا هذا، يجب أن نعرضها دائما وتكون قائمة وحاضرة في أي إطار قانوني نعمل عليه. لذلك نرجو أن نتمتع بأكبر قدر ممكن من الأخلاقيات يعرض ويكون متجسدا بشكل ملموس في كافة أعمال الكوبوس.

ونود أن نشير أيضا إلى أننا نقترح بموجب ما اقترحه سعادة سفير الإكوادور بأن النقاش الحالي وأهمية مساهمة هذه الوفود جميعا ستتعرض بشكل ممتاز هنا.

[ممثل اليونان يعترض لأنه لا تصله الترجمة الفرنسية، من القناة الفرنسية. ممثل اليونان يعترض ويقاطع ممثل البرازيل]

**الرئيس:** بلغتني الأمانة أنه هناك بعض التشويش لأن بعض الأجهزة الخيلية ترن في القاعة وليس الخطأ من الترجمة الفورية ولا من المقصورة الفرنسية.

[ممثل اليونان يعتذر ويشكر الأمانة، وممثل البرازيل يستكمل مداخلته].

**السيد دا سيلفا (البرازيل)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): إذن، نحن نوافق على اقتراح سفير الإكوادور الموقر الذي لقي تأييدا من مختلف الوفود وكان اقتراحه يفيد بأن هذا النقاش مهم للغاية وأنا عندما نتكلم عن هذه المواضيع التي بدأنا في اليونسكو اليوم يجب أن تنعكس في تقريرنا حسب الأصول وبشكل كامل.

**الرئيس:** شكرا لممثل البرازيل، وكما أشرت بعد مداخلته ممثل الإكوادور وكولومبيا، كان كولومبيا

الأخلاقي في مقالة في المجلة الفرنسية حول الفضاء الخارجي والفضاء الجوي، زميلي الصحافي كتب مقالة وأهنته على تلك المقالة التي تشير إلى هذا البعد الأخلاقي.

إذن، بعد مداخلة وميلي الصديق والعديد سعادة سفير الإكوادور والزملاء الآخرين الذين أيدوا اقتراحه وملاحظاته، لا أريد هنا أن أعب دور الرئاسة ولكن، في خلاصتك وتخليصك الأول حضرة الرئيس، واسمح لي هنا أن أعرب هذا الموضوع، أنت استبعدت في ملخصك الأول مناقشة المشاكل الأخلاقية المرتبطة بالأنشطة الفضائية خاصة عندما نناقش بمسائل قانونية مرتبطة بأنشطة الإنسان في الفضاء الخارجي. بالطبع هذا دور أساسي في لجنتنا الفرعية ولكن، في لجنة الكوبوس الأم، هذا دور من شأنه أن يقوّن هذه الأنشطة، يحدد قانوناً ومعايير لها، ولكن في محافل أخرى للأمم المتحدة في وكالات متخصصة تنظم الأنشطة التي هي في صلب صلاحياتها وهي كأنشطة الإنسان التي يقوم بها، إنما في الفضاء أو في مجال آخر كالأرصاء الجوية أو عالم البحار. تحاول تلك المنظمات أن تحدد قواعد ذات مرتبة ثانوية، تحاول بشكل ما أن تنظم الأوضاع هنا. وهنا لا تنتظر هي كما نحن ننتظر سلطة في لجنتنا الفرعية، سلطة أو مهمة أو ولاية تأتيها من الجمعية العامة لكي تتمكن من البدء بالعمل على موضوع معين. بالطبع لدينا علماء اجتماعيون يشيرون إلى أهمية هذا الموضوع، إلى استقلالية النظم القانونية المستقلة في مختلف المنظمات الدولية، مثل الـ ITU، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، اليونيسكو كذلك، ولكن لدينا تكامل هنا، لدينا تنوع في الأعمال، هرمية معينة إذا أردتم، في كيفية تنظيم هذه المواضيع القانونية، لدينا تكامل، وبالتالي مسألة انتظار مهمة وولاية صادرة عن الجمعية العامة غير واردة كما هي الحال بالنسبة إلينا في هذه اللجنة، تلك المنظمات المتخصصة تعمل مستقلة ونحن هنا نواجه مثلاً مسألة عملية للتنسيق، وأعطيك مثلاً، لنقل تنسيق بين لجنة الكوبوس الأم مع الوكالات الأخرى المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. إن اجتماع هذه الوكالات الخمس، لنقل اجتماع هؤلاء الزعماء الكبار Big boss، يجتمعون في تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر ليناقتشوا مسائل تواجه الأمم المتحدة ككل. وهنا لدينا نحن مشكلة تعاون مكثف أكثر بين مختلف دوائر هذه المنظمات المعنية ومع وكالات متخصصة ومع لجنتنا هنا، لأننا نحن إن كانت منظمة الإيكافو، الطيران المدني أو غيرها، نحن نجتمع في حزيران/يونيو وشباط/فبراير ولدينا بعد ذلك دورات محددة وليس لدينا إذن من متابعة، ليس لدينا من جهاز يتجاوز مع أنشطة أخرى.

مثلاً، بكل صراحة، ولنتكلم بصراحة هنا، من منا يدرك ما يحصل في صلب الـ ITU من أجل

التعاون الدولي هو الأساسي بموجب القانون. ولكن عن أي قانون هنا نتكلم؟ هل هو قانون الفضاء، أي قانون الفضاء؟ هل هو معاهدة 1967 والمبادئ التالية بما في ذلك حتى ميثاق الأمم المتحدة التي تأخذ بعين الاعتبار عنصرين أساسيين، أولاً، أنه يجب أن تكون لفائدة ومصالح جميع البلدان والبشرية جمعاء بغض النظر عن درجة نموها الاقتصادي أو العلمي، وبالتالي يجب أن نعترف هنا بالعنصر الأساسي للأخلاقيات التي ورد في صلب المادة الأولى من معاهدة الفضاء الخارجي. ونود هنا أن ندرج في المحاضر الموجزة لتقريرنا هذا الموضوع بشكل واضح.

وفي الختام، أوافق تماماً على ما أشار إليه ممثل الصين الموقر بالنسبة إلى هذا الموضوع بالذات، صحيح هذه هي الهيئة التي يجب أن تتعاطى مع هذا الموضوع بالذات، ويجب أن نعترف بأكثرية الآراء التي أعرب عنها في هذه القاعة وأن هذا الموضوع بالذات يجب أن يناقش بشكل متعمق وجوهري فيما نحن نوافق على وجود معاهدات حول الفضاء لكن لا تزال لدينا بعض الثغرات التي يجب أن نعالجها، كمثال المادة الرابعة حول استخدام الفضاء الخارجي. لدينا في صلب المادة الرابعة بعض الثغرات خاصة، المادة العاشرة حول تلوث بيئة الفضاء، لا تحدد مثلاً المادة العاشرة كيفية معالجة مسألة الحطام الفضائي، لقد عانينا مؤخراً من مسائل معقدة كأخر مسألة كانت أماننا، برمجة إعادة دخول محطة مير في المدار وسقوطها في المحيط، كيف يمكن أن نعالج الحقوق وسيادة الدول التي تطل على المحيط والتي يمكن أن تتأثر بيئياً، ربما الآن أو في المستقبل من جراء سقوط محطة مير. إذن هذه مسألة في غاية الأهمية ويجب أن نعالج موضوع الأخلاقيات بشكل واضح ودقيق ويجب أن ينعكس هذا الأمر في صلب تقريرنا أيضاً.

**الرئيس:** شكراً لسعادة سفير تشيلي على مداخلته في النقاش. لا يزال لدي الآن طلب للكلمة من اليونان، فضل سيدي.

**السيد كاسابوغلو (اليونان)** (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. أعتذر إذا كنت أسئ وأثقل بعض الشيء على صبر زملائي وأتناول الكلمة عدة مرات.

أود أن أشير أولاً، وأذكر زملائي الأعزاء الحاضرين معنا، أنه لسوء الحظ في إعلان فيينا الصادر عن مؤتمر يونيسبيس 3، وكان إعلان الكبار والرشدين، لم نذكر في ذلك الإعلان أبداً مسألة الأخلاقيات، بل على العكس ولحسن الحظ هنا، في إعلان الشباب في خلاصة أعمال محفل أجيال الشباب وشباب الفضاء، أشرنا هناك إلى الأخلاقيات، وهذا لحسن الحظ وأهني الشباب الذين أشاروا إلى هذا البعد

الكتيب في الصفحة الرابعة منه، وفي الفقرة التي تبدأ بباء فرعية، أشرنا إلى أنه ما من اتفاق ومعاهدة حول الفضاء ترتبط بمفهوم الإرث المشترك للبشرية جمعاء. وهذه معلومة ألفت انتباه واضعي الوثيقة إليها.

ثم فكرة مختلفة وهي أهم، هي التحليل الذي ورد فقرة ثلث الأخرى لاتفاقية قانون البحار. إن تحليل اتفاقية قانون البحار، في الفقرة جيم إذن من الوثيقة التي تورد ملخص مداخل ممثل اليونيسكو وهي بتاريخ باريس آذار/مارس 2001 الصفحة الرابعة منها، إذن في جيم من هذه الوثيقة، أشرنا إلى الفصل الحادي عشر من اتفاقية البحار، وهنا مرة أخرى يجب أن نأخذ هذا الجانب بعين الاعتبار.

ثم في الصفحة الخامسة من تلك الوثيقة، يشير واضعو الوثيقة إلى مبدأ التطبيق مع إدخال ما يلزم من تعديلات مبدأ *mutatis mutandis* وإدخالها في شأن قانون البحار، ولكن ألفت انتباهكم إلى أن اتفاقية قانون البحار لم تحول المحيطات إلى إرث مشترك للبشرية جمعاء، لا، بل هذه الاتفاقية تعالج جزءاً من المحيطات وأعماق البحار والموارد الطبيعية الموجودة في أعماق البحار، وبالتالي تطبيق مبدأ *mutatis mutandis* مع ما يدخل من تعديلات يجب تطبيقها، هذا يرتبط بالأحكام المحددة التي لا يمكن أن ننقلها جميعاً من اتفاقية قانون البحار لتتحول إلى مفاهيم ذاتها في اتفاقية حول الفضاء الخارجي. شكراً.

**الرئيس:** شكراً للممثل الاتحاد الروسي. والآن لا يزال لدي طلب كلمة من اليونيسكو. تقبل سيدي.

**السيد فارامينان (اليونيسكو)** (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. وأتقدم بالشكر إلى ممثل الاتحاد الروسي الموقر على مداخلته، وأود أن أعلق على ما قاله. وأقول، عندما نتحدث عن التراث المشترك للبشرية في إطار قانون الفضاء، فإننا يجب أن نقول أن هذا المفهوم لم يتوصل إليه بعد، والمصطلح الفرنسي الذي أعرفه هو [عبارة فرنسية]، أي المصلحة، ولم نتحدث بعد عن التراث المشترك للبشرية، إذ أن هذا المفهوم لا زال في فترة تمخض، لم يولد بعد، إن جاز التعبير.

إذن، نأمل أن نصل يوماً ما إلى مفهوم أفضل تطويراً وهو مفهوم التراث المشترك، ولهذا الصدد فإننا نؤكد أننا ينبغي أن نتبع هذا السبيل ونستكمل المضي فيه قدماً حتى نبلغ الغرض الذي لم نتوصل إليه بعد.

وفي قانون البحار فإننا نتحدث بالفعل عن التراث المشترك للبشرية، ففي اتفاقية قانون البحار نتكلم فقط عن قاع المحيطات والبحار، وبالتالي فإن مبدأ إدخال التعديلات اللازمة *mutatis mutandis* ينطبق

الإعداد للمؤتمر العالمي الثالث للاتصالات الإذاعية واتصالات الراديو، الذي سينعقد في جنيف؟ وهناك سنستعرض النظام الدولي للاتصالات الإذاعية واتصالات الراديو. إذن من منا ينسق الاتصالات مع هذه المنظمات الأخرى؟ لذلك هذا أمر أساسي. وبالنسبة إلينا، بالنسبة إلى التعاون بين الجنتين الفرعيتين العلمية والتقنية والقانونية مع منظمات أخرى معنية هو فقط من أجل تطبيق المكتسبات التكنولوجية التي ربحناها في الفضاء، باستثناء بالطبع أنشطة أساسية مهمة ترتبط بإدارة الكوارث الطبيعية وهي أساسية للغاية.

هذه هي ملاحظاتي حضرة الرئيس، وفي الختام، وأرجو أن تكون هذه مداخلتي الأخيرة اليوم، أود أن أكرر من ناحية النظام الداخلي، كيفية تنظيم أعمالنا من جانب الجمعية العامة، وكذلك بعد أن عملنا لأربعين عاماً تقريباً، ما من شخص وما من أحد يحول دون أن نستفيد من هذه العوامل الأساسية التي تسمح لنا بأن نعمل على صياغة قانون فضاء دولي جديد. ولننتكلم هنا، فعلاً لننتكلم، [ويتوقف المتحدث]، تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات أصعب من إبرامها، لأننا فعلاً بالنسبة إلى طريقة عدم اتفاقية هو عبر تفسيرها، إذن هذه الدول التي تنهز من تطبيق اتفاقية تقسرها دائماً وتلجأ إلى ذريعة التفسير. شكراً.

**الرئيس:** شكراً للممثل اليونان الموقر. من دون أن أثير جدلاً معيناً أود فقط أن أكرر إلى أنني أعرب عن رأي هنا، ولم أقدم أي خلاصة للنقاش، ولم أقترح عليكم أي ملخص أنا. أما بالنسبة إلى صلاحيات لجنتنا الفرعية هنا، أكرر مرة أخرى أنها مشاكل قانونية، هذه مبادئ ومعايير قانونية يجب أن نطورها هنا ونضعها حول هذا المستوى الجديد من الأعمال. بالطبع ليس علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كافة المبادئ الأخلاقية لأننا نحول بعض المعايير والآراء حول هذه المواضيع، التي هي في الأصل أخلاقية، نحولها إلى مبادئ ومعايير قانونية صحيحة، وهنا في هذه الحالة يمكننا أن نقوم بأعمال كثيرة ونعمل في مجال الأخلاق ولكن فقط لإدراج هذه النظرية والعقيدة في قانوننا وفي أعمالنا.

لا يزال لدي طلب للكلمة من الاتحاد الروسي، تقبل.

**السيد كولوسوف (الاتحاد الروسي)** (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. أعتقد أنه في ضوء هذا النقاش الحي للغاية، نحن هنا بعدما استمعنا إليه من اللجنة الفرعية حول أخلاقيات الفضاء، لجنة الكوميست يمكنها أن تستكمل أعمالها حول الوثيقة التي وزعت علينا. وهنا أود أن ألفت انتباه واضعي هذه الوثيقة إلى التقرير، إلى عدد من المواضيع التي أشارت إليها تلك اللجنة الفرعية عندما تحاول أن تعمل على تقرير ثان. ففي هذا

قائمتي طلب للكلمة من قبل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وأعطيه الكلمة.

**السيد ماتياس (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
(ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا سيدي الرئيس. لقد استمعنا باهتمام كبير صباح اليوم إلى العرض الذي تقدمنا به ممثلي اليونيسكو واستمعنا إلى التعليقات التي جاءت على لسان السادة الأعضاء في هذه اللجنة والسادة المراقبين. كلهم قد علقوا على لسان أنشطة وجهود اليونيسكو المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد أود أن أضم صوتي وصوت زميلي إلى الآراء التي أعرب عنها رئيس هذه اللجنة وذلك فيما يتعلق بمهام وصلاحيات لجنتنا الفرعية القانونية.

بالطبع، تتخذ الدول الأعضاء في هذه اللجنة مواقف إزاء الفضاء الخارجي تقوم على أساس إمامها بالمبادئ الأخلاقية، وفي الوقت ذاته اعتقد أننا يجب أن نراعي صلاحياتنا المتمثلة في تطوير مبادئ قانونية، وينبغي علينا أن نركز على المسائل القانونية الحالية العملية التي تنبثق عن الأنشطة التي نضطلع بها في الفضاء الخارجي. وفي الوقت ذاته ينبغي أن ندرك أن المبادئ الموضوعية بشأن المجالات الأخرى، مثل قانون البحار مثلا، لا يمكن أن ننقلها بشكل آلي ونطبقها في مجالنا، مجال قانون الفضاء الخارجي.

لقد استمعنا إلى مختلف الآراء صباح اليوم، ولكن أعتقد أن كافة الوفود موقنة بأننا ينبغي أن نتوخى حذرا وحيطة عندما نقارن بين النظام القانوني الذي يحكم مجال الفضاء الخارجي وبين أي مجالات أخرى، فلمدة أربعين سنة عملنا في هذا المجال وثبت أن هذا المجال فريد من نوعه.

**الرئيس:** شكرا جزيلاً لمندوب الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الإسهام. وبذلك أكون قد استنفذت قائمة المتحدثين بشأن هذا الموضوع. هل هناك من وفد آخر يود أن يأخذ الكلمة اليوم بشأن هذا البند؟ لا أرى أي طلب للكلمة، إذن انتهينا من الدراسة الموضوعية للبند الخامس بالنسبة لاجتماعنا هذا، وسنستأنف بحث هذا البند ونأمل أن ننتهي من مناقشته صباح الغد.

وأمل على وجه خاص أن نستمع إلى عرض ممثل الجمعية الدولية للقانون، ونأمل أن يحضر أستاذ القانون هذه الجلسة صباح الغد ليعرض علينا بيانه.

#### البند السادس

عندما نتحدث عن تطبيق قانون البحار على الفضاء الخارجي، ويجب أن نراعي أن مصطلح التراث المشترك للبشرية لا ينطبق إلا على قاع المحيطات والبحار ونحاول أن نتوخى الصرامة لتقديم تقرير ممتاز وكامل يمكن اعتباره بمثابة وثيقة عمل. ونأمل أن نعرض في هذه الوثيقة بعض الأفكار التي يتم توضيحها بشكل أكبر، بشكل تدريجي حتى نصل يوماً ما إلى مرحلة تتيح لنا إجراء نقاش مستفيد بشأن تشكيل سلطة عليا معنية بالفضاء الخارجي. شكرا جزيلاً.

**الرئيس:** شكرا لمندوب اليونيسكو. وقد طلب زميلك المندوب الآخر لليونيسكو الكلمة، ولذلك سأعطيه الفرصة للحديث، تفضل سيدي.

**السيد فينستاد (اليونيسكو)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أود فقط أن أضيف بضعة كلمات على ما قيل. لقد استمعنا إلى هذا النقاش المثير للاهتمام والبالغ الأهمية والذي استغرق أكثر من ساعتين، وقد كان من دواعي سرورنا أن نرى أن وثيقتنا قد أثارت مثل هذا النقاش المثمر في هذه القاعة. إننا في لجنة الأخلاقيات سنمضي قدماً في إعداد هذه الوثائق وسنأخذ التعليقات بعين الاعتبار مثل تعليق ماليزيا والتعليق الذي جاء على لسان الاتحاد الروسي وتعليق بلجيكا على وجه الخصوص، وإننا نطمئنكم أننا سنراعي كافة التعليقات في وثائقنا المستقبلية.

وما وددت أن أقوله لكم، هو أن هذه الوثيقة ليست وثيقة فلسفية في المقام الأول كما قال أحد المندوبين، إن هذه الوثيقة تحاول أن تفتح المجال أمام النقاش الذي نشرك فيه كافة الأطراف، فنحن نحاول الاتصال بالوكالات الفضائية الوطنية والأطراف الأخرى المعنية، وعلينا أن نقتبس مما قاله مندوب بلجيكا وأن نراعي البقاء في مجال ما هو قابل للتطبيق والانتقال بشكل مفرد، فعلينا أن نزيد من الوعي الأخلاقي بين أفراد الجمهور العام فيما يتعلق باستغلال الفضاء الخارجي، وأمل أن نستطيع مواصلة التعاون معكم في هذا الصدد، فإن هذه المسألة مسألة هامة وهي ترتبط بالقانون ارتباطاً وثيقاً وأنا مدرك أننا يجب أن نلتزم بمهمتنا، ولكن مهمة اللجنة الفرعية القانونية تتأثر بالتفكير الأخلاقي، والتفكير الأخلاقي عملية مشتركة يضطلع بها كافة الأطراف بشكل خاص وبشكل عام، وأمل أن تكون هذه الجلسة التي عقدناها اليوم مجرد خطوة أولى على سبيل طويل من التفكير العلمي في أخلاقيات استخدام التكنولوجيا والعلوم ولاسيما في مجال قانون الفضاء.

**الرئيس:** شكرا جزيلاً لمندوب اليونيسكو على هذا البيان الذي اعتبره بياناً ختامياً بشأن هذا البند والموضوع الذي درسناه، ولكن لأزال على

والعاشر، وهذه المشاورات غير الرسمية ستعقد في هذه القاعة، وسيكون لدينا خدمات كاملة للترجمة الفورية، وأعتزم كذلك أن أطلب من السيد مندوب اليونان أن يتكرم بالحضور بالإضافة إلى السيد هيدمان من السويد لكي يساعدا في تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن الموضوعات المتعلقة بالبندين 4 و 10 من جدول أعمالنا.

وغدا صباحا سنستكمل النظر في جلسة عامة في البندين 6 و 7، وكما قلت سابقا فإنني أنوي أن ننهي من دراسة البند السابع في جلسة صباح الغد، وبعد ذلك من شأننا أن نبدأ في دراسة أولية في الجلسة العامة للبند التاسع بعنوان "استعراض مفهوم دولة الإطلاق". وقد وصلتني معلومات بأن رئيس فريق العمل المعني بهذا المصطلح في طريقه لحضور هذه الجلسة، ولذلك سنستفيد من حضوره هنا معنا.

وفريق العمل المعني بالبند السادس من جدول أعمالنا سيجتمع كذلك غدا لعقد اجتماعه الثالث من المفروض، إذا ما انعقد الاجتماع الثاني اليوم، وسيترأس هذا الفريق السيدة فلوريس من المكسيك. هل لكم من أسئلة أو تعليقات بشأن جدول الأعمال المقترح عليكم؟ لا أرى أي تعليق. هناك طلب للكلمة من قبل الأمانة لتقديم بعض الملاحظات لأعضاء اللجنة الفرعية القانونية.

**الأمانة:** شكرا سيدي الرئيس، إن الأمانة قد طلب منها أن تقوم بإعلان عن عقد مؤتمر لمجموعة أوروبا الغربية وغيرها من المجموعات من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة في القاعة C0713 في الطابق السابع.

**الرئيس:** أعلن رفع هذه الجلسة إذن، وأدعو السيدة فلوريس من المكسيك لكي تبدأ في الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالبند السادس، وأنا أسف لتبقي وقت ضيق لعقد هذا الاجتماع الثاني، ولكن ربما لنا أن نستفيد على الرغم من ذلك من الوقت المتبقي لنا للاستفادة من أعمال هذا الفريق. رفعت الجلسة العامة.

*اختتمت الجلسة الساعة 12/44*

أيها المندوبين الكرام، سنستأنف النظر في البند السادس من جدول أعمالنا في الجلسة العامة، وعنوان هذا البند هو "الأمر المتعلقة بما يلي: ألف- تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، باء- طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض وكيفية استخدامه، بما في ذلك بحث السبل والوسائل الكفيلة بضمان الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار الثابت بالنسبة للأرض دون مساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات. ليس لدي أي تحديث على قائمة المتحدثين بشأن هذا البند بعينه، هل هناك من أحد يود أن يتحدث ويأخذ الكلمة للتعليق على هذا البند؟ لا أرى أي طلب للكلمة، حسنا نستأنف إذن النظر في البند السادس صباح الغد.

### مراجعة المبادئ ذات الصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي

سيداتي سادتي، سننتقل الآن إلى البند السابع من جدول أعمالنا بعنوان "مراجعة المبادئ ذات الصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي". لا أرى أي طلب للكلمة، لا أرى أي وفد أو أي مراقب يطلب الكلمة بشأن هذا البند، البند السابع. أسأل مرة أخرى، هل من أحد يود أن يتحدث بشأن هذا البند في هذه الجلسة؟ لا أرى أي طلب للكلمة، حسنا نستأنف إذن النظر في البند السابع غدا في الصباح.

وأود أن أحيط الوفود علما أنني أعتزم الانتهاء من النظر في البند السابع صباح الغد، ولذا فإنني أحث الوفود التي لازالت تود أن تأخذ الكلمة بشأن هذا البند، أحثها أن تدرج اسمها على قائمة المتحدثين لدى الأمانة في أقرب وقت ممكن.

أيها المندوبون الكرام، سنقترب من موعد رفع هذه الجلسة، وذلك لنسمح لفريق العمل المعني بالبند السادس للاجتماع مرة ثانية تحت قيادة السيدة مندوبة المكسيك السيدة فلوريس.

وقبل رفع الجلسة أود أن أحيط الوفود علما بجدول عملنا لعصر اليوم، وبتداول أعمال صباح الغد. كما قلت من قبل فإنه عصر اليوم سنكرس جهودنا لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن النظر في مختلف الاقتراحات الواردة بشأن البندين الرابع